PROVIDIONAL
A/PV.2374
3 October 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والرابعة والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ثورن (لكسمبرغ)

السيد فال (نائب الرئيس) (السنغال)

— مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

ألقيت الكلمات من :

السيد الشرع (الأردن)
السيد وداجو (اثيوبيا)
السيد جرماگوى آدامو (النيجر)
السيد تشيرينغ (بوتان)
السيد الزواوى (عمان)
السيد جالفيز (هندوراس)

— تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات" :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥/١٥

مواصلة نظر البند (٩) من جدول الاعمال

المناقشة العامة

السيد الشرع (الاردن) : السيد الرئيس ، أرجو أن تسمعوا لي ، بأن اقدم تهنئتي لكم ، بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة. ان انتخابكم هو تقدير لشخصكم ، ولخدماتكم لبلدكم ، وللمجتمع الدولي ، كما انه تقدير لمكانة بلدكم لكسمبرغ في المحيط الدولي . كما أبعث بالشكر لسلفكم السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، الذى ادار اعمال الدورة الماضية بكفاءة ونشاط ونجاح .

ان الاردن يرحب بانضمام اعضاء ثلاث جدد لمنظمتنا ، وهي جمهوريات الرأس الاخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق . وهو يتمنى لهم التوفيق والازدهار .

كذلك اوجه لسكرتيرنا العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، تحية التقدير والاعجاب . فلقد اثبت دائما كفاءته واخلاصه في خدمة أهداف الميثاق ، وغايات الامم المتحدة ، كما تصدى دائما للمسؤوليات الثقيلة الملقاة على عاتقه بحماس ، وايمان ، وحكمة .

السيد الرئيس ، تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة في ظرف دولي يتميز بمظهرين رئيسيين : الوفاق والتوتر .

المظهر الاول ، الوفاق ، ظاهرة اخذت تنمو خلال السنوات الاخيرة بشكل بطيء ، ولكنه واضح في علاقات الدولتين العظيمتين ، وفي بقاع دولية متعددة تتأثر بعلاقات الدولتين العظيمتين ، وخاصة اوروبا .

أما المظهر الثاني ، التوتر ، فهو تيار ظل لسنوات يسود علاقات الشمال بالجنوب ، اى الدول الصناعية المتقدمة ، بالدول النامية والفقيرة ، ونأمل ان يسير نحو الزوال .

الوفاق الدولي تيار نرحب به ونتمنى له أن يتسع مداه ، وأن تثبت قواعده ، وأن يتعزز ارتباطه بالمسؤولية في العلاقات الدولية ، وبالعدالة الدولية . فسلامة العالم من الصدام المدمر بين المعسكرين العملاقين غاية أساسية ، لا يقوم على غيرها مجتمع دولي ، يتمتع بالأمن ، والامان وهو الأساس الوحيد للعلاقات الدولية . ولذلك فان لقاء هلسنكي الأخير على مستوى القمة ، كان تتويجا لخطوات محسوسه ، ومدروسه لبناء وفاق دولي ، وهو تقدم كبير لقضية السلام الدولي .

ولئن كانت اوروبا هي الساحة الرئيسية لهذا الوفاق الدولي ، فاننا نتمنى أن تتسع رقعته مادام هذا الوفاق ليس اتفاقا بين الدول العظمى ، على تجميد الواقع الراهن على أخطائه ، ومظالمه ، وانما ترويضا لنزعات الصدام المدمر البعيد عن العقل ، والروابط الأخلاقيه .

أما التوتر الرئيسي في عالمنا المعاصر ، فقد تحول نحو العلاقات بين الدول المتقدمة الصناعية ، والأكثرية الساحقة من دول العالم ، التي تقاسي من الفقر او التخلف الاقتصادي . ولعل هذا التوتر ليس جديدا في اسسه ، فهو يعكس طبيعة العلاقات غير المتكافئة التي سادت في مراحل عديدة من تاريخ العالم الحديث ، بين الدول القوية عسكريا واقتصاديا ، والشعوب الواقعة تحت تأثيرها او استغلالها .

وقد شهد العالم المعاصر ، والامم المتحدة ، انهيار مؤسسة الاستعمار ، خلال العقود الأخيرة ، حتى زالت ظاهرة الاستعمار المباشر من العالم تقريبا . ولكن العالم ، والأمم المتحدة لم يشهدا بعد قيام علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ، بين الدول الصناعية المتقدمة ، والشعوب النامية التي تشكل اكثرية العالم . هذه حقيقة سجلتها الأمم المتحدة بأمانة ووضوح في الدورة الاستثنائية السادسة ، المتعلقة بالمواد الأولية والتنمية ، حين صدرت وثائق تاريخيه وقاطعة في مواضيع التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية السليمة ، سجلت عليها اكثر الدول قوة اقتصادية ، وقدره صناعية تحفظات ، شلت امكانية تطبيقها بنجاح وبسرعة . ولقد جاءت الدورة الاستثنائية السابعة الأخيرة ، التي سبقت هذه الدورة العادية لتطرح نفس القضايا ولكن في جو أكثر ايجابية ، مما يشجع على التفاؤل بالنسبة للمستقبل . لقد تبين في الدورة الاستثنائية السابعة أن الاتفاق يمكن أن يتم بين الدول النامية ، والدول المتقدمة النمو ، على برنامج عمل مشترك ، يتوجه لسد الهوة الضخمة ، بين المجموعتين من الدول ، ولتنشيط عملية التنمية في الدول النامية ، ولاصلاح

النظـــام الاقتصادى الدولي ، اصلاحا جذريا ، يتناول كل جوانب التجارة الدولية ، ونقـــل الموارد ، ونظام النقد العالمي ، والتصنيع والغذاء .

ان العالم اليوم ، ايها السيد الرئيس ، يتطلب نمو حركة نشيطة فعالة ، لتستطيع تطبيق هذا البرنامج التاريخي ، وتمنع بالتالي التناقض في مواقف العالم الصناعي ، والعالم النامي ، من التحول لصدام مؤذ للانسانية ، والعلاقات الدولية الطبيعية والودية . لقد كانت محاولات السنتيـــن الماضيتين في مؤتمرات الغذاء العالمي في روما ، والسكان العالمي في بوخارست ، والمؤتمـــرات المتعلقة بالصناعة ، والموارد الطبيعية ، والبيئة والتكنولوجيا ، محاولات طموحه لبناء حوار مفيـــد ، واتفاق متزايد .

ولكن الواضح لنا جميعا هو أن المحاولات الجزئية او القطاعية — على أهميتها ونجاحاتهـــا احيانا — ليست بديلا للسعى الحثيث المنظم والشامل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يأخـــذ بالاعتبار احتياجات العالم الحديث المتداخل ، وحاجات الأغلبية الساحقة من مواطني العالـــم ، الذين يطلبون الغذاء ، والعمل ، والكرامة في اطار علاقات دولية سليمة وعادلة . وهذا ما أقرتـه دورتنا الاستثنائية السابعة .

السيد الرئيس ، ان جدول اعمال هذه الدورة الثلاثين ، جدول حافل بالبنود والقضايـــا التي تتعلق بكل جانب من جوانب حياتنا الدولية . كثير من هذه البنود قديم متكرر ، عاما بعـــد عام ، ولكن البعض منها يعكس اوضاعنا المتغيرة . فمع ازدياد البنود الاقتصادية ، والفنية نظـــل نصطدم بالبنود القديمة ، التي تذكرنا بأن الأمم المتحدة ، لم تحسم بالعدل بعد ، كثيرا مـــن مظالم العالم ، ومعضلاته المستعصية . لا زلنا نبحث عاما بعد عام قضايا افريقيا المناضلة ، الـــتي تتلخص في استمرار الجيوب العنصرية الاستعمارية ، في بقاع من هذه القارة العظيمة العزيـــزة . لا يزال كفاح شعب زمبابوى الشجاع يرتطم بصخرة العنصرية الروديسية المدعومة من النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، على الرغم من مرونة الحركة الوطنية ، واستعدادها للتجاوب مع المبـــادرات الايجابية .

ان ما يشجع شعوب العالم في تفاؤلها تجاه نتائج هذا الكفاح ، هو تزايد عزلة النظاميـــن العنصريين دوليا ، ومعرفة شعوب العالم بتاريخ انهيار الاستعمار في افريقيا ، خلال العقديـــن الاخيرين .

السيد الرئيس ، ان بلادى لترى تشابها كبيرا بين هذا الوضع في افريقيا ، والوضع في منطقة الشرق الأوسط . فخلال العقود الخمسة الأخيرة ، انهار الوجود الاستعمارى في العالم العربي الذى تشكل المملكة الاردنية الهاشمية جزءا لا يتجزأ منه . ومع انحسار الوجود الاستعمارى ، بقيت قاعدة عنصرية عدوانية في الشرق الاوسط ، تهدد امن وسلامة بل ووجود الدول العربية المحيطة بها كل يوم . كلكم تعلمون انه منذ عام ١٩٦٧ واسرائيل تحتل اراضي شاسعة حولها بعد أن قامت بعدوان ، ضد ثلاث دول عربية ، هى الاردن ، ومصر ، وسوريا .

لقد كانت نتيجة هذا العدوان أن أصبحت اسرائيل تحتل رقعة ، تبلغ مساحتها ثلاثة أمثال مساحة اسرائيل ، ويقطنها ما يزيد على المليون عربي . جزء كبير من مصر ، ومن سوريا ، هو الآن تحت الاحتلال ، كما أن كل ارض فلسطين واقعة تحت سيطرة الاحتلال العسكرى الاسرائيلي .

ولا حاجة للتذكير بانه باحتلال جميع فلسطين أصبح الشعب الفلسطيني باسره ، وهو الشعب الذى قطن فلسطين منذ عشرات القرون ، مقسوما الى قسمين : لاجئين خارج فلسطين ، خلق وضعهم العنف الاسرائيلي العدواني في عام ١٩٤٨ ، ومقيمين في الوطن الفلسطيني تحت احتلال الدولة المعتدية . وهذا الوضع الشاذ الرهيب يسود المنطقة منذ عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ على الدول العربية ، ولكن جذوره ، كما هو معلوم ، بدأت في عملية اقتلاع اسرائيل لمئات الالوف من ابناء الشعب الفلسطيني من وطنهم وممتلكاتهم وكرامتهم في عام ١٩٤٨.

لقد شهدت الامم المتحدة تسلسل الاحداث في هذه المنطقة منذ نشأة الامم المتحدة . ولقد حاولت الامم المتحدة مرات كثيرة اصلاح جوانب من هذا الوضع الشاذ الظالم . فالجمعية العامة للامم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ أصدرت قرارات متتالية تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم وممتلكاتهم . ولكن اسرائيل تصدت بعناد وغطرسة ضد تطبيق هذه القرارات الاساسية . وفي السنة الماضية ، في الدورة التاسعة والعشرين ، اصدرت الجمعية العامة قرارا شاملا تاريخيا اعترف للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره ، وربط هذا الحق بحق العودة للوطن ، وحدد عناصر السلام العادل في الشرق الأوسط ، وهي عناصر مرتبطة بحقوق الشعب الفلسطيني كشعب مستقل له سيادته وارضه ومطامحه . وكذلك اعترفت الجمعية العامة للامم المتحدة في نفس الوقت بالحقيقة التي وقع عليها اجماع عربي تام في مؤتمر القمة العربي في الرباط في نفس السنة ، وهي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ولم يكن قد فات الامم المتحدة أن تلتفت لمعالجة آثار عدوان اسرائيل على الدول العربية في عام ١٩٦٧ ، ووقوع الأرض العربية تحت الاحتلال ، فتحدد أسس التسوية السلمية المقبولة دوليا . ومع ذلك ، ومنذ صدور قرار مجلس الامن ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، واسرائيل تسعى لنسف اهم عنصر من عناصره المتوازنة ، وهو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ووجوب الجلاء عن الارض المحتلة .

فلقد وقفت اسرائيل منذ أن صدر القرار ضد كل محاولة دولية لتطبيقه جرت في اطار الأمم المتحدة أو أى اطار آخر ، فلقد جمدت مهمة السفير يارينغ ، واحبطت مساعي مجلس الامن المختلفة ، وحاربت محاولة الاطراف الثالثة ، حتى أقرب الاطراف صلة بها واحرصها على مصالحها في احراز أى تقدم يذكر .

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، التي فجرها استمرار الاحتلال ، وصدور القرار ٣٣٨ ، ظلت اسرائيل على سياستها في اعاقة أي مسعى دولي يستهدف تحقيق سلام جدي في المنطقة ، قائم على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة .

خلال هذا كله استمرت اسرائيل في تثبيت احتلالها واستيعاب الأراضي المحتلة ماديا وثقافيا وبكل صورة . رزعت في قلب الاراضي العربية مستعمراتها ومستوطناتها ، وامعنت في تغيير معالم الأرض السكانية والمادية ، واستغلت اقتصادها ، ولم تسلم من ذلك الاماكن المقدسة التي تزخر بها أرض فلسطين ، اذ اندفعت دولة الاحتلال في نزع الصبغة التاريخية الدينية عن المقدسات الاسلامية والمسيحية ، وتشويه معالمها ، والاعفاء على آثارها .

ولقد كانت مدينة القدس التاريخية المقدسة أول هدف لهذه السياسة المجافية للقانون والاعراف الدولية . فمنذ ان ضمت سلطات الاحتلال مدينة القدس العربية المحتلة الى جسم اسرائيل ، وسلطات الاحتلال تمعن فيها تشويها وتبديلا وازهاقا للروح ومحوا للشخصية ، دون تردد او مبالاة بقرارات مجلس الامن المتعاقبة وقرارات الجمعية العمومية التي صدرت ضد هذه الاجراءات البشعة .

وان المثل الصارخ على مايجرى للمقدسات والمعالم التاريخية في القدس هو ما جرى ويجرى للمسجد الأقصى ، فبعد حريق هذا الأثر الاسلامي العظيم في ظل الاحتلال اندفعت سلطات الاحتلال تهدم المباني التاريخية من حوله وتقوم بالحفريات تحت جدرانه وتزعزع اركانه بدون احترام لقدسية مكانته او التزام مبادئ القانون الدولي التي تمنع العبث بالآثار التاريخية والتعدي على الحقوق الدينية تحت الاحتلال . وفي الآونة الاخيرة امتدت اعتداءات سلطات الاحتلال الى صرح ديني تاريخي كبير هو الحرم الابراهيمي الشريف في الخليل . فقد تفاقمت واتسعت اجراءات سلطة الاحتلال تجاه الحرم الابراهيمي لتزيل صبغة هذا المسجد الاسلامية وتعزل عنه المصلين المسلمين وتحيله في النتيجة الى معبد يهودي . وهكذا فان اسرائيل تسير بسرعة وبلا هوادة لتغيير معالم الشخصية التاريخية والقومية والدينية للاراضي المحتلة بينما هي تقف بعناد ضد كل مساعي وجهود السلام العادل .

لا غرابة اذن في أن اسرائيل اصبحت تعاني بشكل متزايد وسريع من العزلة الدولية واحسار اطار التأييد الدولي من حولها ، حتى من قبل الدول التي كانت لها باسرائيل أوثق الروابط . ولا غرابة في أن صداء النقمة الدولية عليها تردد بحزم وقوة في قاعات مؤتمر وزراء

خارجية الدول الاسلامية ، على مختلف مشاربها ، ومؤتمر قمة منظمة الدول الافريقية ، ومؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز . ولهذا تقف اسرائيل اليوم في الامم المتحدة على مفترق طريق حاسم ، وتواجه الامم المتحدة نفسها مسؤولية تطبيق مبادئها وقراراتها بشكل حازم وفعال .

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ترى الطريق تجاه السلام العادل واضحا . ولقد سبق لها أن أعلنت سياستها الثابتة وهي ملتزمة بها بشكل قاطع ونهائي .

ان على اسرائيل ان تجلو عن جميع الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة وعن طريق العدوان في حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وفي طليعتها القدس . لن يقوم السلام العادل الا حين يتحقق للشعب العربي الفلسطيني ممارسة حق تقرير مصيره على أرضه ووطنه واسترداد حقوقه الوطنية الكاملة .

ان المملكة الاردنية الهاشمية مرتبطة باوثق الروابط مع القضية الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني . ولقد قدم شعب المملكة الاردنية الهاشمية لهذه القضية أعظم التضحيات عبر تاريخها وهو ملتزم بالدفاع عن هذه القضية الى أن يتحقق للشعب الفلسطيني الشقيق استرداد حقوقه وممارسة حقه في تقرير المصير في وطنه .

لقد سمعت الجمعية العامة اسرائيل في هذه الدورة وهي تحاول تغيير طبيعة القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية ، فتقول أن أرض فلسطين هي على ضفتي نهر الاردن وان غالبية الفلسطينيين بالتالي — وبحسب هذا المنطق — لم يجلوا عن وطنهم ولم يطردوا أو يشردوا .

هذا هو معنى الكلام الذى سمعناه هنا والذى اختصر فيه ممثل اسرائيل قضية فلسطين الى دعوة للتفاوض بين اسرائيل والأردن . ان أرض فلسطين هي أرض فلسطين ، وأرض الأردن هي أرض الأردن ، وان الروابط الحميمة بين الشعبين لا تغني شعب فلسطين العربي عن مطالبته بأرضه المحتلة وتطبيق الحق المشروع للذين طردوا من أرضهم وممتلكاتهم ، كي يعودوا اليها . لا حل بديل لانهاء الاحتلال الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ولا بديل لعودة أبناء فلسطين الذين طردوا من أرضهم وممتلكاتهم اليها . والشعب الأردني بأسره ، يناصر شقيقه الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل هذه الغايات . على اسرائيل أن تفهم هذه الحقيقة ، اذا كانت تسعى لمعرفة طريق السلام العادل الدائم .

واننا ندعو جميع دول العالم ، وندعو منظمة الأمم المتحدة لمناصرة هذه الحقوق المشروعة ، وانهاء الاحتلال والمساهمة في اقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط .

السيد الرئيس ، ان حكومتي ، وهي تعطي هذه القضية التي ترتبط بها ماديا وروحيا ، مكان الأولوية ، لا تغفل عن الاهتمام بالقضايا العالمية التي تهم الأمم المتحدة وشعوب العالم .

اننا لنأمل في أن تكون دورة الجمعية العامة هذا العام اطارا مناسبا لحوار مفيد حول قضايا نزع التسلح . ولعل جو الوفاق الدولي ، الذى انعكس في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، ينعكس الآن بشكل مباشر في خطوات ملموسة تتفق عليها الأطراف المباشرة ، لضبط التسلح ونزع السلاح . اننا نؤيد كل خطوة صادقة في هذا المضمار سواء أكانت فنية تقنية أو سياسية قانونية ، أو كانت توسيعا للرقعة من العالم المتفق على ابقائها مجردة من السلاح النووى . ولقد قدمت حكومتي مساهمتها في هذا المضمار بالنسبة للشرق الأوسط ، حين تجاوبت مع قراركم في هذه الجمعية ، لانشاء منطقة مجردة من السلاح النووى في الشرق الأوسط ، وقدمت للسكرتير العام للأمم المتحدة الالتزام المطلوب بالقرار ، علما بأن حكومتي كانت قد وقعت وصادقت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

السيد الرئيس ، هنالك قضية تهم المجتمع الدولي وتتعلق باتمام انهاء السيطرة الأجنبية في افريقيا . هذه القضية هي قضية الصحراء الغربية . ولقد خطت هذه القضية خطوات الى الأمام خلال العام الماضي حين اتجهت الأطراف المعنية الى محكمة العدل الدولية للبت في الجوانب

الحقوقية فيها . وان هذه الخطوة البناءة هي خطوة في طريق الوصول سلميا الى الغاية المنشودة ، وهي انحسار السيطرة الأجنبية عن هذه المنطقة . واننا نأمل ونتوقع أن لا يجرى أى مساس بالواقع القائم في المنطقة ، حتى يصدر قرار المحكمة الدولية . في نفس الوقت فاننا ، اذ نحرص على علاقات الصداقة التقليدية المتينة مع أسبانيا ، لا نرى نتيجة للقضية ، الا بانتهاء الحكم الأسباني في الصحراء الغربية انتهاء كاملا .

السيد الرئيس ، وبالنسبة للحقول الأخرى التي تشملها بنود جدول أعمال هذه الدورة ، فان وفد بلادى سوف يعمل بأمانة وبجدية ، للمساهمة المتواضعة الممكنة لتدعيم جهود الأمم المتحدة وتحقيق غاياتها ، سواء أكانت هذه الغايات اقامة نظام قانوني دولي متنام ، أم بناء قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة العادلة ، أم تطوير أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة للقيام بالأعباء الدولية وخدمة الميثاق .

لقد اجتازت الأمم المتحدة في السنوات الماضية امتحانا بعد امتحان ، طرحت فيه قضية مبرر وجودها وصلاحيتها لخدمة الأغراض التي من أجلها أنشئت . ولئن كانت الأمم المتحدة قد سجلت تصورا متكررا في ميدان الفعالية المثلى والقدرة على الحسم في قضايا العدالة ، فانها ظلت عاما بعد عام تؤكد ضرورة وجودها كمؤسسة وحيدة ، للعلاقات الدولية الصحيحة ، والحوار المستمر بين جميع الأطراف الدولية ، واللقاء البرلماني المتكافئ بين جميع الدول صغيرها وكبيرها ، والعمل المشترك الجدى من أجل حماية الأمن والسلام الدوليين ، واطلاق قوى التقدم الفكرى والنفسي في العالم ، حتى لو تأخرت في بلوغ أهدافها النهائية المرجوة .

اننا في بلدى ، وفي المنطقة الأرحب التي منها أجيء ، تعرف نواقص الأمم المتحدة وقد قاسينا منها ، ولكننا نعرف أيضا أنه بدونها يتحول العالم الى فوضى علنية ، وصراع مكشوف على المصالح والمطامع دون رابط أخلاقي أو مثالي .

السيد وداجو (اثيوبيا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، اسمح لي منذ البداية أن أعرب لك عن ارتياح وفدى لرئاستك لهذه الدورة للجمعية العامة . واننا لنثق بصفة خاصة في أن خبرتك الواسعة وحكمتك ، سوف تساهم ، الى حد كبير في جعل هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة دورة بناءة ومثمرة ، كما هي دورة تاريخية في حياة هذه المنظمة .

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا لسلفك ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر ، وانني أود أن أعرب له عن تقديرنا للكفاءة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

ويسعدني أيضا أن تتاح لي هذه الفرصة ، كي أشيد بصورة خاصة بالأمين العام لمنظمتنا لتفانيه ، وجهوده الدؤوبة في تحقيق أهداف منظمة الأمم المتحدة .

وبالنيابة عن حكومة اثيوبيا ، وباسم وفدها ، يسعدني أيضا أن أرحب بحرارة بالدول التي قبلت كأعضاء جدد ، هذا العام ، في هيئة الأمم المتحدة ، وهي موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب . وان شعوب هذه البلاد بكفاحها البطولي ، قد أثبتت مرة أخرى ان تيار الحرية ، والاستقلال لن يهدأ حتى يغمر آخر آثار الحكم الأجنبي والقهرى في كافة أشكالهما . واننا نهنئ ممثلي هذه الدول على منجزاتها في مجال توسيع نطاق الحرية والاستقلال ، ونتطلع الى الترحيب بأنغولا ، وبابوا غينيا الجديدة ، كأعضاء جدد في أسرة هيئة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة .

يبدو لنا ، في الوقت الذى نجتمع فيه في نهاية العقد الثالث ، أن من المفيد أن نقيم منجزات منظمتنا وأوجه القصور في نشاطها . اننا نعتبر ذلك أمرا مفيدا ، لأنه سوف يساعدنا مرة أخرى ، على تجديد ثقتنا في قدرة المنظمة على البقاء ، وفي الاستفادة من دروس الماضي ، لرسم طريق أفضل ، يسمح لهذه المنظمة بأن تصبح أداة مثمرة للوفاء باحتياجات البشرية ، في هذا الربع الأخير من القرن العشرين .

لقد كان التغيير في كافة المجالات هو السمة المميزة لعصرنا هذا ، خاصة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، أى الفترة التي صاحبت الذكرى الثلاثين للمنظمة والتي شاهدت سرعة تزايد عملية التغيير . ان هيئة الأمم المتحدة قد لعبت ، ولا زالت تلعب دورا هاما في هذا الشأن .

ان السؤال الأساسي الذى يجب أن نطرحه ، في تقييمنا لنشاط هيئة الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاثين الماضية ، هو ، هل كان بوسع المنظمة أن تلعب دورا أكثر فعالية لتحقيق هذه التغييرات ؟ ويمكن أن نطرح نفس السؤال اذ نتطلع الى المستقبل فنقول ، ما هو الدور الذى يمكن لهيئة الأمم المتحدة أن تلعبه في المستقبل كعامل من عوامل التغيير في هذا الربع الأخير من القرن العشرين ؟

لقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة ، بعد فترة شاهدت دعم كيان دول أوروبا ، وبعد حربين مدمرتين ، تسبب فيهما تخارب مصالح هذه الدول . لقد اعتقد مؤسسو هيئة الأمم المتحدة ، بعد فشل عصبة الأمم ، أن مجلس الأمن ، سوف يستطيع ، بمنحه حق استخدام القوة نيابة عن المجتمع الدولي ، أن يحد من قوة الدول ، وأن يجنب الأجيال القادمة آفة الحرب ، بتحديد أهداف ومبادئ يعمل المجتمع الدولي على تحقيقها ، وبتوفير اطار للتعاون الدولي في المجال الاقتصادى والاجتماعي . واعتقدوا أيضا ، أن بوسعهم خلق الظروف التي تؤدى الى أن يسود الأمن والسلام في العالم .

هكذا أنشئت هيئة الأمم المتحدة على دعامة تتكون من مفهومين : المفهوم الأول ، هو الاعتقاد بأنه عن طريق نظام للأمن الجماعي ، سيكون هناك ردع للعدوان ، وأنه في حالة الاخلال بالسلام ، فان المجتمع الدولي ، يستطيع أن يعيد اقرار السلام بمعاقبة المعتدى . والمفهوم الثاني ، هو الاعتقاد بأن الانسان يستطيع أن يشكل مصيره ببذل جهود مستمرة للقضاء على أسباب الحرب ، وبخلق الظروف المواتية للسلام .

وقد يكون المدى الذى كانت فيه هيئة الأمم المتحدة على مستوى هذه الآمال العريضة محل جدل . ولكن ما يجب أن نتذكره ، هو أن هيئة الأمم المتحدة ، تمثل أحد الجهود البشرية الأولى لتنظيم المجتمع الدولي ، عن طريق النص على الاستخدام الجماعي للقوة للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين . ان لمفهوم الأمن الجماعي سابقة ، هي ظهور وتطور الحكومات في مجتمعاتنا . أليس صحيحا أن للحكومات في بلادنا صلاحية استخدام القوة ، والقدرة على ذلك نيابة عن شعوبنا ضد من يحاولون انتهاك السلام ؟

لقد كان تطور الحكومات مستمرا في تاريخ الانسان . ما من شخص منا يستطيع أن يدعي اليوم ، اننا وصلنا الى الأسلوب الأمثل أو الأكيد ، الذى يسمح بالوفاء بكافة متطلباتنا العاجلة . واذا كان هذا صحيحا بالنسبة للمجتمعات كل على حدة ، فانه يجب علينا ، أن نقدر الطريق الطويل الذى علينا أن نقطعه قبل أن نأمل في وضع نظام يستطيع أن يفي باحتياجاتنا للأمن الجماعي ، أو لا يجاد كافة الحلول المطلوبة .

وما من شك ، على أساس هذه الخلفية ، في أن هيئة الأمم المتحدة لم تكن ، عن طريق نظام الأمن الجماعي هذا ، على مستوى آمال من أنشأوها . ان هذا النظام ، الذى قام على اجماع الدول الكبرى ، لم يكن ناجحا ، لأنه لم يسمح بالوصول الى اتفاق بين الدول الكبرى ، لحل مشكلة السلام والأمن الدوليين ، في الفترة التالية للحربين العالميتين . لقد ولدت فكرة التعاون المستمر بين الدول الكبرى ، ولكنها لم تتحقق نظرا للتيارات العدائية التي ظهرت والتي وصلت الى حد الانفجار .

ان هيئة الأمم المتحدة لم تستطع ، نظرا لعدم نجاح فكرة الأمن الجماعي ، القضاء على الروح العدائية ، وعلى النزاعات في تلك الفترة التالية للحرب . وهكذا ، فقد تعددت النزاعات المحلية ، التي أودت بحياة مئات الآلاف من الضحايا ، والتي أدت الى كثير من الدمار . ان هذه النزاعات التي تكرر حدوثها قد جعلت الشعوب تعجب مما اذا كانت الأمم المتحدة ، فشلت أو لم تفشل في السيطرة على هذه النزاعات .

ومع ذلك ، فانه بالرغم من نشوب الأعمال العدوانية المتكررة ، التي ربما شاركت فيها الدولتان الأعظم أو احداهما ، بطريقة غير ظاهرة ، فان المواجهة بينهما لم تتطور الى أعمال

عدوانية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية . ان تجنب المواجهة الشاملة لم يكن بالأمر الهين بفضل الدور الذى لعبته الأمم المتحدة في توفير محفل للاقلال من حدة النزاعات ، واستطاعت أن تتيح الاتصالات الدبلوماسية التي حدت من نطاق هذه المواقف . وحتى عندما نشبت النزاعات المحلية في الشرق الأوسط ، وفي الكونغو ، وفي قبرص ، وفي أماكن أخرى ، ممثلة عبئا على موارد هيئة الأمم المتحدة ، فقد استطاعت المنظمة أن توفر الحلول الوسطى للحد من هذه النزاعات ، أو لايجاد حلول مؤقتة أو ممكنة لها .

ان هيئة الأمم المتحدة ، في قيامها بدورها كعامل نشط من عوامل التغيير ، وتنسيق التعاون الدولي بصفة خاصة ، قد أحرزت نجاحا أفضل ، بل انها في ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعي ، كانت أداة لا غنى عنها للتجديد وللقيام بالعمل الجماعي .

ان أكبر مساهمة قدمتها هيئة الأمم المتحدة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، مساهمة لا يمكن أن تقدر بثمن ، هي الدور الذى وفرته كمجال للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، وفي بعض الاحيان وجهات النظر المتعارضة ، وبين السياسات الوطنية المختلفة لاعضائها ، ونظرا لتفاعل وجهات النظر ، فان بعض المفاهيم التي كانت في القريب بغيضة بالنسبة للبعض ، بدت حكمتها للبعض الآخر . وهكذا ونتيجة لذلك فقد استطعنا أن نتوصل اليوم الى قدر كبير من الاتفاق ، الذى يمكن أن نقيم على أساسه في المستقبل صرح التعاون الذى يسمح بالوفاء ببعض احتياجاتنا .

وبالرغم من أننا انجزنا الكثير نحو اقامة نظام مفيد للتعاون الدولي ، فمن الواضح أنه كان من الممكن أن نصل لنجاح أكبر مما وصلنا اليه ، لو كان هناك تفهم أعمق لتكافلنا ، وللحاجة الى تعاون أوثق وأوسع مجالا ومدى .

في الوقت الذى نبدأ فيه ، في العقد الرابع من حياة الأمم المتحدة ، فقد وضحت الحاجة أكثر من أى وقت مضى ، الى مزيد من التعاون في كافة المجالات . وفي الوقت الذى نعترف فيه بهذه الحاجة ، فاننا يجب أن نقدر ترابط وطبيعة المشاكل التي تواجهنا جميعا ، والتي تتطلب منا تضافر الجهود والعمل .

ان خبرة هيئة الأمم المتحدة ، في مجال التعاون الدولي ، قد علمتنا درسا عميقا . هذا الدرس هو أنه كما اعترفنا بقيمة التعاون الدولي ، فقد أصبحنا ، في نفس الوقت ، نتفهم أكثر مما مضى القوى التى تشكل مستقبلنا ، فبفضل هذه المعرفة ، استطعنا اليوم — اكثر من أى وقت مضى ، في تاريخ حضارتنا — أن نوجه مستقبلنا ونؤثر عليه .

ان الربع الباقي من هذا القرن ، يشاهد أكبر تحدى يواجه هيئة الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي ، وهو مهمة تشكيل مصيرنا ، بحيث نستطيع الوفاء باحتياجات الانسان في هذا العالم . ان أول تحدى يجب أن نواجهه ، هو اقامة نظام اقتصادى واجتماعي دولي جديد ، يوفر الرفاهية للانسان ، الأمر الذى يدعم من فرص السلام .

ان مهمة ايجاد مناخ موات للسلام تتطلب ، ليس فقط الحد من التسلح ، ولكن يتطلب أيضا أن يبدأ العالم في تخفيض أسلحته الحالية .

وفيما يلي أود أن أبدى بعض ملاحظات بشأن المهام الثلاث التي يجب أن تحظى بالأولوية في السنوات الباقية من هذا القرن وهي : نزع السلاح ، تصفية الاستعمار ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

كما نعلم جميعا ، ان من أول البنود التي أدرجت على جدول أعمال هذه الدورة ، كان بند نزع السلاح . ولكنه ليس البند الوحيد ، فقد تعددت جوانبه وتشعبت ، حتى شملت باقي النواحي المعقدة لهذا الموضوع .

كلما ظلت مشكلة نزع السلاح طويلا بدون حل ، كلما كان من الصعب الوصول الى حل يتم الاتفاق حوله . وفي انتظار هذا الحل ، فان صناعات انتاج الأسلحة في القوى الكبرى العسكرية تلتهم موارد حيوية ، كان من الممكن أن تستخدم بطريقة بناءة لصالح الانسان ، ولتجنبه مخاطر كبيرة .

كلما طال فشلنا في تناول موضوع نزع السلاح بجدية ، كلما زادت صعوبة مشكلة الحد من التسلح . ان التحسينات النوعية في الأسلحة ، تعددت لدرجة أنه أصبح من المستحيل الآن ، الوصول الى اتفاق للاشراف على اجراءات نزع السلاح . وعندما نتكلم عن سباق التسلح ، فانه يجب أن نأخذ في اعتبارنا التغييرات النوعية المستمرة في نوعيات الأسلحة . ولكن لا يمكن القول بأن هذه الاتفاقيات الخاصة باجراءات نزع السلاح ، قد وضعت حدا لسباق التسلح . فالكل يبحث عن سلاح يضمن لمن ينتجه السلام والأمن . وبالرغم من أن هذه الفكرة لم تتحقق ، فمما لا شك فيه أن هذا سيكون الدافع لسباق التسلح .

ان وفد اثيوبيا ، ينضم الى كل القوى التقدمية التي تطالب بالحد من سباق التسلح من الناحية النوعية ، قبل أن نصل الى نقطة ، تصبح الحاجة فيها الى نزع السلاح يوما ما ، مسألة فنية صعبة ، تحتاج لوضع حلول متعددة ، هذا أولا .

وثانيا ، ان المجتمع الدولي ، وخاصة القوى العظمى فيه ، يجب أن ينتقل من مرحلة الاشراف على الأسلحة ومراقبتها ، الى مرحلة الحد من التسلح الى حد كبير . ففي هذه الدورة ، التي توافق العيد الثلاثيني لهيئة الأمم ، يجب أن نتوجه بالنداء الى القوى المعنية ، لتواصل جهودها لوضع حد لسباق التسلح . وفي فترة صحوة الوفاق السياسي والتعاون هذه ، نعتقد أن هذه فرصة لاتخاذ

خطوات جريئة لتحقيق نزع السلاح الحقيقي . ومن خير ما قاله الأمين العام ، نلخصه فيما يلي :

" أعتقد أنه من الضرورى ، لصالح الانسانية ، ولصالح بقائها ، أن تعمد الجمعية العامة في الدورة الموافقة لعيدها الثلاثين الى النظر في دور هيئة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح " . (A/10001/Add.1, p.8)

ووفد بلادى يؤيد تماما هذه الملاحظة .

هناك مجال هام آخر ، يمكن أن تمارس فيه هذه المنظمة نشاطها ، وهو مجال تصفية الاستعمار ، والعنصرية ، خاصة في جنوب افريقيا .

ونظرة الى الوضع في جنوب افريقيا ، نلاحظ بارتياح كبير استقلال ثلاث مستعمرات برتغالية سابقة ، ويدور الآن الكفاح من أجل التحرر على حدود آخر معقل للقمع والقهر . ولكننا نأسف ، للأوضاع السائدة في أنغولا ، ويأمل وفد بلادى أن تتمكن حركات التحرر الثلاث فيها من تخطى خلافاتها ، ومن تكوين حكومة للوحدة الوطنية ، تمكن أنغولا من تحقيق استقلالها يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

اما بالنسبة لزمبابوى ، فقد أصبح من الواضح الآن ، أن نظام الحكم غير المشروع لايان سميث ، يواصل احباط كافة الجهود التي تستهدف ايجاد حل سلمي للمشكلة التي أوجدها هذا النظام . ونلاحظ في هذا الاطار الرفض المستمر لاى تنازل بسيط من أجل ايجاد أى حل سلمي . وقد جعل مستر سميث واعوانه المفاوضات التي دارت عند شلالات فيكتوريا لا تستحق الجهد الذى بذل فيها . وأمام عناده واسترساله في غيّه فقد أقفل الباب بعنف أمام أى حل سلمي . لذلك فعلى المجتمع الدولي الآن أن يتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتجنب المواجهة العنصرية .

ان نظام جنوب أفريقيا ظل على مناوأته لكل قرارات الأمم المتحدة ، ويواصل سياسة التفرقة العنصرية البغيضة . ونتيجة لذلك فرضت هيئة الأمم عقوبات ، لكنها لم تؤثر حتى الآن على معقل العنصرية . ان مايسبب حيرتنا بصورة متزايدة اليوم ، هو أن جنوب أفريقيا قد أحبطت جهودنا ، وانها نجحت في تنفيذ سياستها ، بتحويل الباتوستانات الى مناطق معزولة للعمل الرخيص ونطاق للدفاع الخارجي .

كما أن نشاط نظام الحكم في جنوب أفريقيا لا يقتصر على اقليم جنوب أفريقيا . لأنه تحت ستار الوفاق والحوار ، فان جنوب أفريقيا تحاول أن تدعّم نظام الباتوستانات في اقليم ناميبيا . ان حكومتي تدين بشدة هذه الخطط الآثمة التي يقوم بها نظام جنوب أفريقيا .

اننا نناشد المجتمع الدولي دعم جهوده لعزل نظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا في المجال الاقتصادى ، والسياسي ، والعسكرى ، حتى يستعيد شعب هذه المنطقة كرامته الانسانيةويستطيع اقرار العدالة .

عندما ننظر في موضوع تصفية الاستعمار ، يتطرق الى ذهننا موضوع استغلال اقليم الآفار والايساس الذى يسمى جيبوتي ، والذى تحتله الحكومة الفرنسية . حيث أن هذه القضية تحتل عناية حكومتي الخاصة . وبما أن هذه القضية ، هي مشكلة استعمارية ، فان حكومة أثيوبيا تعتقد أنه لايمكن ايجاد حل لهذه المشكلة ، الا عن طريق ابداء شعب هذا الاقليم لرغباته بحريّة وبدون أى تدخل أو ضغط من الخارج .

انه لمن الواضح ان منظمتنا هي رمز لتفاني الانسانية في تحقيق هدفين لايفترقان هما الأمن والسلام ، ومن الواضح أيضا أنه ، حتى يكون هناك سلام دائم في عالم متكافل فيما بينه ، يجب أن يقوم هذا السلام في جو اجتماعي واقتصادى عادل يؤدى الى تحقيق رفاهية الانسان بصورة عامة. ان التزام المجتمع الدولي بخلق مثل هذا المناخ منصوص عليه في الباب التاسع من الميثاق .

تحقيقا لهذا الهدف ، يجب أن تستمر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، في بذل مساعيها وجهودها ، وكثيرا مادار حديث طويل في هذه القاعة تأييدا لهذه الأهداف ، غير أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها أغلبية شعوب الدول النامية ، أكثر سوءا في هذه الأيام اذا ماقورنت بأى وقت مضى في تاريخنا الحديث.

ان عملية التنمية الاقتصادية صعبة وتتطلب الالتزام الكامل ، فان الصعوبات جمّة ، وهي ذات أبعاد متعددة ، وسأذكر بعضها .

الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات التي تودى بحياة الملايين من البشر في كل مكان . وفي الدول الأقل نموّا كأثيوبيا ، لست في حاجة أن أشرح لكم بالتفصيل الآثار الخطيرة ، التي ترتبت على هذه الكوارث ، وأودت بحياة الملايين .

بالاضافة الى الكوارث الطبيعية هناك الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضت علينا من الخارج .

هناك تناقص أسعار المواد الخام ، والارتفاع السريع في أسعار السلع المصنّعة التي نستوردها ، الأمر الذى يؤثر تأثيرا سيئا على تجارتنا وعلى ميزان مدفوعاتنا . كما أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السنوات الثلاث الأخيرة قد ساهم الى حدّ بعيد في ركود قطاعنا الزراعي وبسبب افتقارنا الى بدائل فاننا مضطرون لاستيراد التكنولوجيا الباهظة التكاليف، التي لا تفي تماما بكل مطالبنا في بعض الأحيان ، وفي الوقت الذى يتناقص فيه حجم المعونة المقدمة من الدول المتقدمة ، بالنسبة لاجمالي انتاجها القومي ، تتزايد عبء الديون علينا .

من الواضح أن العقد الثاني للتنمية لهيئة الأمم المتحدة ، قد فشل ، ونعتقد أن الدول المتقدمة ، وحتى بعض الدول النامية يمكن أن تستخدم فائض مواردها ، لتمكّن الدول النامية الفقيرة من مواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها ونأمل أن معيار منح هذه المساعدات يصبح لا سياسي وأن تكون النظرة اليه أكثر تحديدا .

على المستوى الدولي ، فان تقسيم العمل على أساس المزايا المقارنة أصبح مبدأ معترفا به على الصعيد الدولي ، ولكن نوعية السلع المصدرة يجب أن تتغير . ان النظام الاقتصادى العالمي ، الذى يحكم العلاقات بين الدول الآن ، يجمد مبدأ تقسيم العمل هذا نظرا للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرض على الصادرات المصنّعة ونصف المصنّعة ، من الدول النامية الى الدول المتقدمة . ان الدول النامية أصبحت تتجه الآن الى انتاج المواد الخام ، بينما تحتكر الدول المتقدمة انتاج السلع ، وهذا لا يسمح بالمرونة اللازمة في العلاقات الدولية .

ان النظام الاقتصادى القديم ، الذى ازدهر بعد الحرب الأخيرة ، والذى لا زال قائما ، لا يمكن أن يفي بالأغراض التي لم يقم من أجلها ، ان هدفه هو خدمة مصالح الدول الصناعية . واذا نظرنا الى الرفاهية التي تتمتع بها هذه الدول ، لا يسعنا الا أن نلاحظ أن النظام الاقتصادى القديم ، على هذا الأساس ، قد أوفى بغرضه ، ولكنه من الواضح أنه لا يتمشى مع احتياجات الدول النامية في العالم الثالث .

ولأننا لمسنا ذلك ، فان الدول النامية بادرت الى عقد الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة في العام الماضي ، وقد أقرّت هذه الدورة الأعلان وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، مع اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ان وفدى يلاحظ بارتياح نتائج الدورة السابعة الخاصة التي انتهت في الشهر الماضي والتي تميّزت بروح التعاون ، والرغبة في الوصول الى حلول وسط ، ونرجو أن يستمر هذا الاتجاه، لأن من شأنه يجعل قرارات الدورة السابعة الخاصة تفيد الجهود التي تبذلها الدول النامية لتحقيق التنمية وتقيم أساسا متينا لحسن النية على الصعيد الدولي .

ان المتطلبات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد يمكن أن تتحقق بكفاءة عن طريق اعادة بناء نظام هيئة الأمم المتحدة . لذلك تبدو الحاجة الواضحة الملحة الى عقد مؤتمر للمفوضين ، كما قررت ذلك الدورة السابعة الخاصة . ان وفدى يرحب بالمشاركة الفعالة في أعمال اللجنة الخاصة ، التي ستعني بموضوع اعادة البناء للقطاع الاقتصادى والاجتماعي من نظام الأمم المتحدة .

ان التطورات المشجعة في الأحوال الدولية هذا العام متساوية في الأهمية ، في نظرنا ، بالنسبة لبناء نظام دولي عادل : استمرار عملية الوفاق في العلاقات بين القوى الكبرى ، ففي جنوب شرقي آسيا انتهت اكثر الحروب امتدادا في التاريخ الحديث ، وفي قبرص فالحفاظ على الهدنة في انتظار حل دائم . وتوقيع الاتفاق المؤقت حول سيناء بين الأطراف المعنية مباشرة ، والختام الناجح للدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة . كل هذه هي بعض الملامح المشجعة للاتجاه الصعي العالي . وان وفدى ليرحب بكل هذه التطورات .

وفي الوقت الذى أحيّي فيه شعب فيتنام واهنئه ، أقول من حيث المبدأ ، ان حكومتي تؤيد اضفاء الطابع العالمي على منظمتنا على أساس ما ينص عليه الميثاق ، وبغض النظر عن الموقع الجغرافي ، فيجب الا يخضع موضوع العضوية في الأمم المتحدة الى أية اعتبارات خارجية .

ان أية جهود تبذل ، فيما يتعلق بقضية قبرص ، من قبل الجمعية العامة ، خلال هذه الدورة ، أو عن طريق الأمين العام ، يجب أن تتركز على الحفاظ على الوحدة الوطنية ، ووحدة أراضي الجزيرة ، ويجب أيضا أن تكفل الانسجام والتعاون بين الطائفتين في كافة المجالات .

وفي الشرق الأوسط ، فان الدفعة التي أعطاها توقيع الاتفاق المؤقت بين مصر وبين اسرائيل ، يجب أن تستمر حتى تكفل حماية الحقوق الشرعية والمصالح الدائمة لشعوب هذه المنطقة . ولا يسعني الا أن ابدى تقدير حكومتي للاطراف المعنية على حكمتها في الوصول الى هذه الاتفاقية الاخيرة ، التي نرجو أن تكون اشارة البدء نحو الوصول لحل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط .

ان سرعة احساس الانسان بكل ما يتعلق بالبيئة التي يعيش فيها ، يجعلنا نثق في أنه سوف يدرك الترابط والتكافل الحقيقي بين أعضاء الاسرة الانسانية . وفي نفس الوقت فان تدهور

الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وتدهور نوعية الحياة ، والاحساس بان الانسان عاجز عن تحسين مصيره ، كل هذا يثير قلقنا .

واننا نعتقد أن أى قرار تتخذه الدول المجتمعة هنا ، أو تفكر في عدم اتخاذه ، سوف يؤثر على أى اختيار نجريه بالنسبة للتراث الانساني ، وبالنسبة لمستقبل الأجيال القادمة ، ولذلك يجب أن نتخذ اختيارنا بحكمة وانكار للذات .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن اتقدم ببيان مختصر عن تنظيم أعمالنا المقبلة .

قررت الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر أن تنتهي المناقشة العامة يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول/اكتوبر ، ويبدو الآن اننا نحتاج الى عقد جلسة عامة أخرى حتى يتمكن جميع الذين ادرجوا اسماءهم على القائمة من الحديث . وسوف تخصص يوم الخميس ، بعد الظهر ، الموافق ٩ تشرين الأول/اكتوبر لذلك ، ان لم يكن هناك أى اعتراض اعتبر انكم توافقون على هذا الاقتراح ، وان المناقشة العامة سوف تنتهي يوم الخميس ٩ تشرين الأول/اكتوبر بدلا من يوم الاربعاء ٨ تشرين الأول/اكتوبر .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : في الأسبوع المقبل سوف نستمع الى خطابات أربعة رؤساء دول ، وسأعطيكم بيانا بزمن ، وتاريخ تلك الخطابات لمعاونة الوفود في برنامج عملها .

في يوم الاثنين ، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ، الساعة الخامسة بعد الظهر سيوجه صاحب السمو الملكي الامير تورودوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا خطابا الى الجمعية العامة ، وبعد هذا ، سوف نستمر في المناقشة العامة ، ونستمع الى اثنين من المتحدثين .

في يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/اكتوبر - الساعة الحادية عشرة صباحا سنستمع الى خطاب سعادة اتشفيريا رئيس جمهورية المكسيك ، وبعد ذلك سنستمع الى اثنين من المتحدثين .

وفي يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/اكتوبر - الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر سنستمع الى خطاب نيافة الأسقف مكاريوس ، وبعد ذلك سنستمر في المناقشة العامة .

واخيرا يوم الخميس ٩ تشرين الأول/اكتوبر - الساعة الثانية عشرة ظهرا سنستمع الى خطاب صاحب الجلاله أولاف الخامس ملك النرويج ، وبعد ظهر يوم الخميس سوف تكون تلك الجلسة العامة الأخيرة المخصصة للمناقشة العامة .

وسأخطركم بكل هذا كتابة .

السيد جرماكوى آدامو (النيجر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا ، تنعقد في الوقت الذى يسدل فيه الستار على احداث هامة ، يتسم بها زمننا هذا ، وهذه الأحداث تذكرنا في كل لحظة ، بأن أكثر ما تحتاج اليه الانسانية هي الحرية والعدل .

ثلاثون عاما مضت من الكفاح البطولي لشعب فيتنام ، وان التضحيات التي تحملها الشعب الكمبودى تشهد بأن القوة لا يمكنها أن تتغلب على تصميم وارادة شعب بأكمله ، مهما بلغت هذه القوة من الجبروت والشراسة ، اذا صمم هذا الشعب على ممارسة ما له من حقوق .

وانني أحيي بحرارة باسم حكومة النيجر وشعبها ، انتصار تلك الشعوب الباسلة على القمع الأجنبي ، ولتكن مثلا تحتذى به كل الهيئات التي تكافح من أجل الحرية والملتزمة بالنضال لتحرير أراضيها وشعوبها من براثن الاستعمار والامبريالية الدولية . ولابد من تحمل التضحيات الجسيمة لسنين طويلة . ولن يوقف تلك الهيئات شيء عن تحقيق هدفها النبيل .

وان اخلاص الشعوب — في العالم — للحرية ، قد ظهر أيضا في كفاح الشعوب الافريقية ، ضد السيطرة البرتغالية . ان انتصار هذا الكفاح قد انتهى الى هزيمة الاستعمار البرتغالي ، وحصول تلك كالشعوب على استقلالها . ففي العام الماضي حصلت غينيا بيساو على الاستقلال ، وجاء الدور هذا العام على جزر الرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب . وقد توّج هذا الاستقلال بقبول تلك الدول بالاجماع ، أعضاء في هذه المنظمة .

ويطيب لي في هذا الصدد أن أقدم لتلك الدول الشقيقة تهانينا الحارة من شعب النيجر ، هذا الشعب الذى شاركهم مشاعرهم ، عندما كانوا يتحملون الآلام والتضحيات وان انتصارهم لهو من دواعي الفخر . وبقدر ما نهنئ أنفسنا لدخول تلك الدول الشقيقة في هذه المنظمة ، بقدر ما نأسف لغيبة جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية ، واننا نعتقد أن الولايات المتحدة سوف تعيد النظر في موقفها ازاء هذا الموضوع في المستقبل القريب .

وهناك كفاح آخر من أجل التحرير ، وهو كفاح دول العالم الثالث من أجل اقامة نظام اقتصادى جديد أكثر عدالة * .

انه لانتصار كبير للعالم الثالث ، وهو انتصار أيضا بالنسبة للبلاد المتقدمة يبرر التفاؤل بالنسبة للمستقبل ، اذ تألق في الأفق الاتجاه نحو انفراج حقيقي . بيد أنه لا ينبغى على البلاد الصناعية أن تكتفي بالوعود ، بل أن تعمل قدر استطاعتها لترجمة تلك الوعود الى واقع ملموس. أما عن بلاد العالم الثالث ، فعليها أن تنظم نفسها بطريقة أفضل ، تكون أكثر ضمانا ، اذ أنها مسؤولة قبل كل شيء عن سعادة شعوبها .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد فال (السنغال) .

ويطيب لنا هنا ، أن نؤكد مرة أخرى أن النيجر على استعداد للعمل من أجل هذا التعاون الحقيقي مع كل بلاد العالم ، وبصفة خاصة بلاد العالم الثالث ، اذ أننا مقتنعون بأنه طالما يوجد تباين بين تطلعات الشعوب فلابد أن يكون التعاون ميدانا تمارس فيه الضغوط من القوى على الضعيف . ومن ثم يتعين على بلاد العالم الثالث أن تتحد حتى في الفقر . وكما نلاحظ فان التضامن في الفقر يكوّن أيضا قوة . وفي نهاية الأمر لابد للعالم أن يأخذ هذه القوة في الاعتبار حتى يبقى .

ونود في هذه المناسبة أن نحيي قادة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الذين اتخذوا المبادرة التي أدت الى انعقاد الدورتين الخاصتين للجمعية العامة ، واللتين خصصتا لمشاكل الانماء . فبفضل ايمانهم وتصميمهم ، تمكنوا من اقناع العالم بضرورة اصلاح النظام الاقتصادي القديم ، الذي أقامه وسانده الامبرياليون . وان العالم الثالث بأكمله ليعبر لهؤلاء القادة عن امتنانه .

وبالرغم من كل هذه الانجازات الكثيرة التي ذكرتها ، فهناك عدد من الأماكن المضطربة في افريقيا ، حيث لم يتناولها بعد كما ينبغي نظام تصفية الاستعمار . وان الأمر لخاص بأنغولا ، وجنوب افريقيا ، والساحل الصومالي المسمى بالفرنسي ، والصحراء المسماة بالأسبانية .

أما عن موضوع أنغولا فقد قيل الكثير عن هذه المأساة التي تعيشها جموع الشعب الأنغولي ، هؤلاء الذين كافحوا لأكثر من ١٤ عاما كفاحا مريرا ضد الاستعمار البرتغالي ، ولكنهم عشية الحصول على الاستقلال نراهم يقتتلون . وبالنسبة لوفد بلادى ، فان ما يحدث في أنغولا ، هو أكثر بكثير من الاقتتال الأخوى ، بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ، والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA ، والاتحاد الوطني UNITA ، من أجل الحصول على السلطة . وعندما ننظر الى الغد والفجر الجديد لهذا البلد ، الذى عانى الكثير خلال عدة قرون من الحرب الاستعمارية التي شنت ضده تحت نظام من الاحتلال القاسي ، فان مشكلة تطرح نفسها وهي ، ماذا سيكون عليه اللون السياسي لأنغولا الغد ؟ .

اننا نرى بعض الدول تحاول جاهدة لتوجد في أنغولا حالة من الاضطراب ، ومن ثم فقد أعلنا بقلق بالغ ، أن هناك سياسة التسابق الى التسليح التي تمارسها بعض الدول العظمى بواسطة

حركات التحرر ، وتدخل القوات المسلحة لجنوب افريقيا في جزء من الأراضي الانغولية . وفي ضوء ما يحدث علينا أن نعترف بأن هناك تدخلا . وأيا كان هذا التدخل ، فاننا نقول كفى للسيطرة الأجنبية ، كفى للامبريالية ، كفى لكل أشكال الضغوط أيا كان مصدرها . والآن أتوجه بالنداء الى زعماء حركات التحرير الثلاث ليعلموا أن موقفهم السلبي يعرض للخطر كل ما حصلوا عليه ، ويعرض للخطر أيضا مستقبل بلادهم ، وتحرير افريقيا كلها .

مازال لدينا الكثير من الشعوب الافريقية محرومة من حقها في تقرير المصير والاستقلال ، ونرى تلك الشعوب خاضعة لنظام التمييز العنصري والفصل العنصري ، والعنصرية ، مما يشغلنا الى أبعد الحدود . وفي افريقيا الجنوبية نرى شعوب ، زمبابوى ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا وهي تعيش محرومة من حقوقها الأساسية ، وضحايا لممارسات بغيضة ، تعرفها منظمتنا بحق ، بأنها جرائم ضد الانسانية . وقد آن الأوان أن تعمل المجموعة الدولية لتوقف مهاترات فورستر وايان سميث المتكررة .

لا يمكن أن نقبل أن تتمكن حفنة من قطاع الطرق ، من اخضاع الملايين من البشر، وجعلهم يعيشون في أبشع الظروف ، وذلك بالتعاون مع بعض الدول العظمى للحفاظ على بعض المصالح الحقيرة . ان بلادى تؤيد الكفاح المشروع لشعوب تلك الأراضي تحت ادارة حركات التحرر القومي . ونحن على استعداد أن نطبق تطبيقا كاملا ، اعلان دار السلام الخاص بافريقيا الجنوبية ، والذى تمت الموافقة عليه ، في شهر حزيران/يونيو الماضي ، خلال انعقاد الدورة التاسعة غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

هناك مأساة في جنوب افريقيا يعيشها الشعب الأسود ، ونحن في بلادنا ، لا نقف مكتوفي الأيدى أمام هذا الموقف ، ونرفض أى حل وسط ، أو أى حوار مع النظام الآخر العنصرى ، طالما كان هناك تجاهل لجموع الشعب السوداء ، وافتراض أن هناك عنصرا يتميز على الآخر . وعلى النظام العنصرى أن يفهم ، أنه لن يتمكن من أن يتحدى ، الى مالانهاية ، الرأى العام العالمي ، وانه لابد وأن يتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ، وبادئ ذى بدء عن طريق اعادة اراضي ناميبيا .

ان النيجر يناشد القوى الكبرى أن تعيد النظر في موقفها من النظام القائم في جنوب افريقيا ، وهذه المناشدة موجهة ، بصفة خاصة ، الى اعضاء مجلس الأمن الدائمين الثلاثة الذين استخدموا حق الفيتو مرتين في أقل من ١٢ شهرا ، ليعارضوا اتخاذ قرار بتطبيق العقوبات ضد دولة، يعترف الجميع أنها تنتهك ميثاق هذه المنظمة . ومهما كانت الوسائل المتبعة لاعطاء فترة زمنية اضافية لنظام يقترب من نهايته ، واذا كان البناء البرتغالي في مستعمراته قد انهار ، فلابد من انتصار قوى التحرر ، وان الخناق ليضيق حول النظام الاستعمارى والعنصرى .

ان وفد بلادى ليهنئ نفسه ، اذ نلاحظ في هذه اللحظة ، ان الموقف الدولي يتسم بالانفراج ، ولكن هذا الانفراج مازال ركيكا ، فهناك الكثير من المشاكل المعقدة ، ينبغي على المجموعة الدولية أن تحلها اذا كنا نريد أن نتجنب الدخول في فترة جديدة من الحرب الباردة. ان وفد بلادى يعتقد انه من أجل الحفاظ على التعايش السلمي ، الذى يسود حاليا في اطار العلاقات الدولية ، لابد من الاهتمام بصفة خاصة بمشكلة نزع السلاح . وان بلدى على اعتقاد بأن موضوع نزع السلاح ليس من اختصاص الذين يمكنهم أن يوصلوا العالم الى نهايته . ان نزع السلاح لن يتم الا باشراك كل الدول ، لانه في حالة أى نزاع مسلح لن يفلت أى بلد سواء كان كبيرا او صغيرا .

هذه المشكلة لها خطورة خاصة ، اذ أن الاحصائيات توضح أن هناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مليون دولار توجه سنويا في اطار سباق التسلح ، وحتى اذا كررت ما سبق أن قيل ، فانه اذا تم توجيه هذا المبلغ الى الكفاح ضد البؤس في العالم ، لتمكنا من تفادى موقف ملايين الأطفال ، والنساء ، والرجال المحرومين ، الذين يعانون من المرض والجوع.

وفي واقع الأمر ، ان سياسة التهديد التي هى السبب الرئيسي لسباق التسلح الجنوني ، لهى خير وسيلة تؤدى الى اعطاء السلاح النووى الى بلاد العالم الثالث . وحتى نتفادى مثل هذا الخطر ، ونتفادى تبديد الموارد ، لابد من الوصول الى نزع سلاح كامل وشامل ، وبذلك نتجنب خطر المواجهة التي لن تكون الا مميته للانسانية كلها . ولذلك فاننا نؤيد كل التأييد مبدأ دعوة الجمعية لدورة استثنائية خاصة بنزع السلاح مثل الدورة الاستثنائية التي خصصت لمشاكل المواد الأولية والانماء . ويمكن بالنسبة للموارد التي توفر بهذه الطريقة ، أن توجه الي الانماء في البلاد الاقل تقدما .

وبالنسبة لمسالة الشرق الأوسط ، يؤكد وفد بلادى مرة أخرى ، تأييده الكامل لكفاح مصر وسائر الدول العربية لاستعادة الاراضي المحتلة ، وتأييده لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. ونحن على اقتناع أنه لن يكون هناك حل دائم وعادل في هذه المنطقة ، الا اذا استعاد الشعب الفلسطيني حقوقه القومية كاملة ، لاسيما حق العودة الى الوطن ، وحق تقرير المصير . ان أى حل لا يأخذ في الاعتبار تلك العناصر ، سيكون مصيره الفشل . ولذا ينبغي على اسرائيل أن تظهر نوايا طيبة ، ولا تستمر في رفض الاعتراف بالوجود الفلسطيني ، الذى اعترف به السنة الماضية في شبه اجماع ، هنا في الجمعية العامة .

ان منظمة الوحدة الافريقية ، والعالم الثالث بصفة عامة ، أظهرا حسن استعدادهما فيما يختص بالحل العادل لهذا النزاع ، كما اوضحا نضوجهما السياسي ، وواقعيتهما أمام المشاكل التي تهدد السلام والأمن الدوليين ، ولذا يتعين على اسرائيل أن تنتهز الفرصة المتاحة لها .

ان الجهد الذى تحملته مصر بحثا عن السلام ، ليستحق كل تقديرنا . وان بلادى لتؤيد كل مايقوم به القادة المصريون من عمل ، اذ انه لا يؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني ، ولا على مبدأ الاستعادة الكاملة للأراضي المحتلة .

أما بالنسبة لقضية قبرص ، فان وفد بلادى يود أن يحيي هنا وبحرارة ، الأمين العـــام السيد كورت فالدهايم ، حيث أتاحت جهوده للمجموعتين القبرصيتين أن تدخلا في حوار صريـــح ومثمر فيما بينهما ، ونرجو أن يستمر هذا الحوار تحت اشراف منظمتنا . كما نأمل أيضا أن يحتـــرم استقلال قبرص ووحدة اراضيها ، لأن هذا هو الأساس الضرورى لعودة السلام الي هذه الجزيـــرة التي تتطلع ، مثل بلادنا ، الى عدم الانحياز.

وبالنسبة للقارة الأسيوية ، وبعد الانتصار الذى احرزه الشعب الفيتنامي ، والشعـــب الكمبودى ضد الامبريالية الدولية ، هناك منطقة واحدة قائمة ، وهى كوريا . وبصدد هذه المسألة، فان بلادى تتبع دائما سياسة التوازن ، وهى العنصر الذى لاغنى عنه ، حتى يستقر السلام فـــي هذه المنطقة . ولذا فان لبلادى علاقات دبلوماسية مع كل من جمهوريتى كوريا . ان النيجـــر تساند دائما الحوار الذى بدأ منذ عام ١٩٧٢ بين شطرى كوريا ، لاعادة التوحيد السلمي لهـــذا البلد . وانه لمن المؤسف أنه لم يحرز أى تقدم منذ ذلك الحين من أجل التصالح الوطني ، وهـــى المرحلة التي لابد منها قبل اعادة توحيد شطرى هذا البلد . ان المشكلة الكورية تخص الكوريين ، ونتمنى ، بكل اخلاص ، أن تحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية ، ودون تدخل من الخارج .

لقد قلت في بداية حديثي ان أهم تطلعات شعوب العالم ، هي الحرية والعدالة بصفة عامة ، ولشعوب العالم الثالث بصفة خاصة ، والامر كذلك بالنسبة للنيجر كبلد نام . انه من البديهي القول بأن الانماء الاقتصادى والاجتماعي عما الميدان الذى يجب ان تظهر فيه تلك العدالة ، عن طريق الاعمال الملموسة ، الناجمة عن الرغبة في بناء عالم أفضل ، دون اللجوء الى اعمال ظاهرية براقة ، وغير فعالة .

السيد الرئيس ، انك تعلم ان بلادى من مجموعة الـ ٢٥ دولة التي تعد من افقر دول العالم ، لذا فان الانماء الاقتصادى ، هدف اساسي له الاولوية بالنسبة لنا ، هذا هو شغلنا الشاغل ، وان هذا هو الواجب الذى تتحمله حكومتي كاملا ، تحت ادارة المجلس العسكرى الاعلى ، وذلك رغبة منها في اعادة الكرامة الى الانسان النيجرى ، واسعاده . لقد تحملنا فترة من الجفاف مدتها ست سنوات متتالية أدت الى افساد اقتصادنا الرقيق ، مما دعانا الى السير في الطريق الجديد الذى اشرت اليه .

لقد قيل الكثير عن هذه المأساة الاليمة ، وهي تلك التي تحملتها ، قبل اى احد آخر ، دول الساحل الفتية وذلك ، منذ حصولها على الاستقلال ، ولذا فسوف اكتفي بذكر الدروس المستفادة والجهود التي قمنا بها ، لكي تواجه أية احتمالات متقبلة من هذا النوع .

وبعد مرور ست سنوات من تجربة اليمة ، تعلمنا ، بل وعرفنا ، ماهي تلك الحدود ، لاسيما الضغوط التي تتسم بها كثيرا — مع الاسف — المساعدة الدولية ، وبالاخص فبالنسبة لما تعلمناه فقد اصبح اليوم عقيدة راسخة نؤمن بها ، وهي ضرورة الاعتماد على النفس ، قبل ان نتطلع الى مساعدة الاخرين ، اية معونة خارجية — مهما كانت كريمة — لا تحل محل الجهود الذاتية .

وبفضل هذه التجربة ، وبفضل تصميمنا ، على انهاء حالة البؤس ، التي عرفها شعبنا ، فان حكومتنا ، والمجلس العسكرى الاعلى لهما هدف محدد ، هو تنفيذ برنامج واسع لاعادة البناء ، بحيث يشمل كافة قطاعات الانشطة في حياتنا الوطنية ، واشير على سبيل المثال فقط ، الى اعادة تربية الماشية ، وتوفير احتياطي من الحبوب ، واخيرا اشير الى برنامج الساحل الاخضر الذى يهدف الى وقف زحف الصحراء بطريقة غرس الاشجار والذى قام على جهود شبابنا الذى تطوع بهذه الخدمات . واننا نحيي هنا اشتراك الدول الصديقة في هذا البرنامج .

وانه لمن البديهي ان نلاحظ ان هذا العمل الواسع النطاق ، يتطلب حصر وتجنيد كل الامكانيات المادية ، والامكانيات البشرية في بلدنا ، وهذا ما ينتهجه المجلس العسكرى الاعلى الذى اراد أن يقوم بتوعية شبابنا بواقع بلاده ، حتى يشارك بطريقة فعالة في الكفاح من أجل التنمية .

ان حكومتي ، لم تنتظر العام الدولي للمرأة ، لتضع الاساس لاشراك المرأة في عملية البناء التي بدأناها بحزم . ان صاحب السعادة العقيد سيني كونتش رئيس المجلس الاعلى العسكرى ، ورئيس الدولة ، اكد ذلك اخيرا حيث قال " بالنسبة لنا ، فان تحرير المرأة النيجرية يعني أولا اعدادها وتكوينها المهني الكامل ، اعدادا يجعلها عامل تحرير ، كي تتمشى والواقع، وهذا يعني ايضا ، ان المرأة النيجرية تلعب دورها الاقتصادى والاجتماعي في حرية ونشاط ".

لقد ذكرت ، العمل الهائل الذى تقوم به حكومتي ، وتصميم شعبنا على توجيه كل جهوده صوب هذا العمل ، ولكن هناك ــ مع الاسف ــ واقع آخر تعلمناه لن يؤدى الى الكثير الا اذا كان هناك نظام اقتصادى جديد ، يتخذ العدل والمساواة اساسا له .

ان بلادى ، التي تبلغ مساحتها الف كيلومتر مربع ، بلد بعيد عن البحر ، وبالتالي فهو بلد غير ساحلي ، وهو من البلاد التي تعاني من الظروف الاقتصادية الحالية ، ولذلك فاننا نتوجه بنداء الى كل البلاد الثرية ، وبلاد العالم الثالث ، التي لها ظروف افضل ، كي تساند جهودنا للنهوض من موقفنا الحالي ، وعندما تقول ، " تساند جهودنا " ، فهذا يعني مثلا ان هذه المساعدة ستمكننا من ان نستثمر زراعة ارضنا ، ونحسن من انتاجها الزراعي ، وتنويع هذا الانتاج ، واستغلال كافة مواردنا الطبيعية . ان بلدى النيجر له تطلعات تتسم بالتفاؤل ، ويهتم كل الاهتمام بهذه السمة من سمات التعاون .

واننا في هذا الصدد ، اذ نهنئ انفسنا لما ادت اليه مفاوضات بوركسل ، وتوقيع معاهدة لومي ، فهذا يعني نوع جديد من العلاقات ، بين الدول المتقدمة ، وبين دول العالم الثالث. وهذا ليس الا مجرد مثل للعلاقات التي يجب ان تسود بين بلاد متقدمة ، وبين بلاد نامية ، واننا نعتبر أن هذه الخطوة خطوة ايجابية في سبيل ايجاد الحلول الملائمة لمشاكل البلاد النامية .

وكما قال اخيرا ، صاحب السعادة العقيد سيني كونتش ، رئيس المجلس الاعلى العسكرى ورئيس الدولة ، واقتبس من قوله " ان النيجر الجديد يؤمن بالتعاون ، فهذا البلد الذى خرج من كابوس ست سنوات من البؤس يحاول ان يستفيد من فاعلية التضامن الدولي ".

والان ،بينما تحتفل منظمة الامم المتحدة بعيدها الثلاثين ، فان حكومة بلادى تؤكد رسميا ، ايمانها وثقتها بهذه المنظمة . ان منظمة الامم المتحدة ، هي في نظرنا اهم اداة للتعاون الدولي ، وان الدورة السابعة الخاصة ، التي سبق ان اشرت اليها فهي خير ما يوضح هذا التكافل بين بلادنا وبين شعوبنا ، التي تحاول جاهدة ان تحل المشاكل التي يجابهها العالم اجمع .

وسواء اكان الامر خاصا باقامة سلام وامن ، ام بايجاد نظام اقتصادى دولي جديد ، فاننا نلاحظ في نهاية الامر ، ان كل المشاكل ترتبط ببعضها البعض ، ولذا نعتقد ان البحث عن حلول عادلة للمشاكل التي يعاني منها العالم اجمع اليوم ، لهو العمل الذى تقوم به الدول الاعضاء ، وهذا العمل مسؤولية الجميع صغارا كانوا أم كبارا . وان بلدى النيجر لن يألو جهدا في الدفاع عن الميثاق واحترام حقوق الدول ، ونود ان نعمل حتى نضمن ان العلاقات الدولية تقوم على اساس استقلال البلاد والمساواة بينها .

بيد انه ينبغي ان نعترف ان ميثاق سان فرنسيسكو ، هو أساس هذه المنظمة ، ويتطلب بعد ثلاثين عاما ، بعض التعديلات كي يطابق الواقع الحالي . ولذلك ، فقد أيدنا تماما القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، الخاص بتكوين اللجنة التي ستقوم بتقديم مشروع تعديل الميثاق .

لو شاركت أمم العالم جميعا ، في الرفاهية ، لكان هذا ضمانا للحفاظ على السلام والأمن .

الآن ، وأنا بصدد انهاء حديثي ، أود أن أقدم للسيد رئيس الجمعية العامة باسم وفد بلادى ، التهنئة الصادقة ، لانتخابه رئيسا للدورة العادية الثلاثين . ان صفاته الممتازة ، التي قدرناها في الكثير من المناسبات ، هي خير ضمان لنجاح أعمالنا .

السيد تشيرينغ (بوتان) (الكلمة بالانجليزية) : نيابة عن وفد مملكة بوتان ، يشرفني أن أهنئ السيد رئيس الجمعية العامة بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ويسعدنا بصورة خاصة ، أن يكون زعيم دولة صغيرة كبلاده ، هو رئيس هذه الدورة الهامة . ان وفدى ، لعلى يقين من أن القدرة القيادية ، والخبرة والصفات التي أبداها خلال الاسابيع الماضية ، سوف تمكنه من قيادة مناقشاتنا الى النجاح الكامل . وأود أيضا ، أن أؤكد لاعضاء المكتب ، وله ، تعاوننا وتأييدنا الكامل لكم ، في الاضطلاع بمهمتكم خلال الاسابيع المقبلة .

وأرجو أن تسمحوا لي أيضا ، أن أبدى تقدير وفدى ، لصاحب السعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، للروح القيادية التي ابداها خلال الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

ان هذه الهيئة الدولية ، تواجه اليوم تحديات ، وفرص جديدة ، وتكمن هذه الفرص ، في ايجاد أساليب جديدة للحياة ، تقوم على الرغبة في اقامة حياة أفضل ، تكفل فيها الحرية . أما التحديات ، فتقضي بقبول آثار تطور العلاقات ، والمعاملات المبنية على عدم المساواة ، والتكيف حسب هذا التطور . ومن الناحية الايجابية ، هناك أحداث هامة أخيرة ، ونجاح أحرز ، نحو تحقيق اهداف هذه المنظمة . ان نقل السلطة من قبل البرتغال لمستعمراتها السابقة في افريقيا ، فيما عدا انغولا ، يعتبر من الاحداث الهامة ، ذلك لأن جميع المستعمرات البرتغالية السابقة قد استقلت . وباستقلال بابوا غينيا الجديدة في ١٦ أيلول/سبتمبر ، تكون عشرة من الاحد عشر

اقليما تحت الوصاية قد استقلت أيضا . ان الطريقة التي وصلت بها هذه الدول الى الاستقلال ، تعتبر مصدر ارتياح كبير لنا . لذلك ، يسعد وفدي أن يرحب بقبول الرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب في عضوية هيئة الأمم المتحدة .

لقد أصدرت أخيرا الجمعية العامة القرار رقم ٣٣٦٦ (د-٣٠) الذي نال ١٢٣ صوتا ، ولم يعترض عليه أحد ، مقابل امتناع تسع دول عن التصويت . وقد أيد وفدي هذا القرار ، الذي يقضي بمطالبة مجلس الأمن بالاسراع في نظر الطلبات المقدمة له ، وتأييدها . ولكن يؤسفنا أن مجلس الأمن لم يوص بقبول الطلبين المقدمين من جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الشعبية كي تصبحا عضوين في هيئة الأمم المتحدة . ان مملكة بوتان تؤمن بشدة ، بمبدأ عالمية هذه المنظمة ، وتعتبر أن كل عضو جديد ينضم الى المنظمة ، يزيد من قوتها . ونأمل أن ينجح من هم خارج أسرة المجتمع الدولي في الحصول على عضوية هذه المنظمة ، حتى تصبح أكثر تمثيلا لدول العالم ، بل وأكثر فاعلية .

ومن المؤسف أن موقف الحكومة غير الشرعية للأقلية البيضاء ، قد منع تحقيق التطلعات المشروعة لشعب زمبابوى . وقد تحسنت الاحوال بعض الشيء في ناميبيا ، ومازالت هيئة الأمم المتحدة تواجه التحديات في هذا المجال . ومن أحد المشاكل الهامة في جنوب افريقيا ، هو مواصلة سياسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية التي تتعارض مباشرة مع مبادئ حقوق الانسان ومع الاهداف المنصوص عليها في ميثاق هيئة الامم المتحدة . ان كل هذا يؤكد ايماننا ، بضرورة تضافر جهودنا ، حتى تنفذ قرارات هيئة الامم المتحدة بفاعلية .

ومن دواعي ارتياحنا ، أن كانت هناك تطورات مشجعة في مشكلة الشرق الأوسط المعقدة . ونأمل أن يتم الوصول الى حل دائم عما قريب . اننا نؤمن بأن المفاوضات تتيح أفضل فرصة لتحقيق التسوية السلمية . ان بطء تحقيق التقدم ، أو عدم احراز اى نجاح ، من شأنهما ، دون شك ، زيادة خطر تجدد الاشتباك والنزاع ، وان آثار ذلك ، ستكون كارثة تحل بشعوب المنطقة ، وتعتبر تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . واننا لعلى ثقة ، من أن كافة الأطراف في هذا النزاع ، ترغب في الوصول الى تسوية سلمية ، وأساس هذه التسوية وارد في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن . اننا لا نوافق على احتلال الأراضي

بالقوة ، وتواصل تأييد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، التي يجب ان تستعاد . وفي نفس الوقت ، يجب أن تعترف كافة الدول بحقيقة الواقع في هذه المنطقة ، حتى تستطيع كافة الدول فيها ، أن تعيش في امان ، داخل حدود معترف بها .

لقد شاهد العام الماضي مظاهر ازالة التوتر في كافة أنحاء العالم ، وهناك اتجاه تدريجي للتصالح في جنوب آسيا . هذه المنطقة ــ التي نعتبر أصغر جزء فيها ــ قد عانت من عدد كبير من المشاكل ، بعضها تسبب فيه الانسان ، وبعضها من صنع الطبيعة . وفي رأينا أن الجهود المستمرة لتحقيق سلام عادل ودائم ، سوف تتيح فرصة تكريس كل اهتمامنا لمهمة البناء القومي ، ونأمل أن تضاعف دول المنطقة جهودها من أجل التفاهم المتبادل والتصالح على أساس المساواة والتعاون . ان مملكة بوتان ، تتمسك بالكامل بمبادئ عدم الانحياز ، وبأهداف هيئة الأمم المتحدة ، كما جاءت في الميثاق ، وهي العمل من أجل السلام والأمن والاستقرار . ان سياستنا تقوم ، على مبدأ الصداقة مع الجميع ، وعدم الحقد على الغير ، مع الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال الدول الأخرى .

ان من دواعي سرورنا ، ان حقق شعب الهند الصينية استقلاله ، بعد الخبرة الاليمة التي تركت آثارها في السنوات الأخيرة ، ونأمل أن تتمكن شعوب هذه المنطقة من التمتع بفترة من اعادة البناء ، والتصالح ، لاقامة مستقبل سليم ومستقر ، نابع من شخصيتها القومية . ان المشكلة في شبه الجزيرة الكورية ، لا زالت تهدد الاستقرار في هذه المنطقة ، ان الرأى السائد الذى تم التوصل اليه في الدورة الثامنة والعشرين ، يجعلنا نتطلع الى عام من التفاهم والتفاوض المثمر الذى دعا الأطراف المعنية الى العمل على التوحيد السلمي لشطرى كوريا دون تدخل من الخارج . ان وفدى ما زال يعتقد ، أن شعب كوريا يجب أن تتاح له فرصة حل المشكلة بالوسائل السلمية ، وبحرية تامة .

خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، أيد وفد حكومتي القرار رقم ٣٢١٢ (د ــ ٢٩) ، كما نعتقد أن قرارى مجلس الأمن رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) و٣٦٧ (١٩٧٥) يوفران أساسا سليما للتفاوض بين الطائفتين . وبوتان كعضو في حركة عدم الانحياز تؤيد الاعلان الأخير الصادر عن وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليما ، والذى دعا جميع الأطراف الى احترام وسيادة ، وسلامة ، ووحدة أراضي قبرص ، مع الانسحاب الفورى غير المشروط لكافة القوات الأجنبية ، ومواصلة الحوار البناء بين الطائفتين . وفي هذا الشأن ، فاننا نقدر الدور الذى لعبه أميننا العام ، والجهود التي بذلها لمساعدة الطائفتين على حل المشكلة بروح من التفاهم المتزايد والتعاون . ونؤكد للأمين العام أن جهوده من أجل السلام والأمن الدوليين تحظى بكامل تأييدنا .

ان بوتان أيضا ، دولة غير ساحلية واقعة في منطقة المحيط الهندى ، والحفاظ على المحيط الهندى كمنطقة سلام ، أمر يهمنا الى حد كبير ، ان وفدى قد أيد دائما القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة . ان وجود تنافس بين الدول الكبرى في المنطقة ، لن يزيد التوتر فيها فحسب ، بل سيبث بذور الشقاق بين دول هذه المنطقة. ونظرا لذلك فاننا نعتقد أن المنطقة يجب أن تكون خالية من المنشآت والقواعد العسكرية والأجنبية التي أقيمت في اطار التنافس بين القوى الكبرى . وحتى يحترم الاعلان من قبل كافة الدول ، فاننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر لجميع الدول الساحلية ، وغير الساحليـــة ، الواقعة في المنطقة ، بالتعاون مع الدول الكبرى ، والمصالح المعنية بالنقل البحرى في هـــذه المنطقة .

فيما يتعلق بنزع السلاح الشامل ، فاننا نلاحظ أن النجاح الذى أحرز ما زال بطيئا . اننا نقدر أهمية المسؤولية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام والأمـــن الدوليين ، وخاصة ازاء " الأسلحة الخطيرة " التي تهدد بفناء البشرية . ويسعدنا أن الدول الكبرى قد أدركت ابعاد هذه المشكلة حسبما أعرب عنه الزعماء المعنيين من فوق هذه المنصة أخيرا . انـــه يجب تعديل الوضع ، واننا نقدر المقترحات التي قدمت هنا أخيرا ، ونؤيد فكرة خفض ميزانيات التسلح في الدول المعنية بنسبة ١٠ في المائة ، على أن تستخدم حصيلة هذه النسبة لمعاونة الدول النامية. ونحن اذ نأخذ هذه النقاط في الاعتبار ، فان وفدى يرحب بعقد مؤتمر عالمي لنزع الســـــلاح ، ولمناقشة كافة البدائل ، والعمل على تحقيق نزع السلاح الشامل ، بمشاركة كافة الدول . ولست فـي حاجة الى التأكيد من فوق هذه المنصة على ضرورة الاعداد لهذا المؤتمر .

ان الوضع الاقتصادى العالمي ما زال يعاني من عوامل خاصة بعدم الاستقرار ، مما يهـدد اقتصاديات الدول النامية . ان الدول النامية ما زالت مستمرة في المعاناة من تدهور شروط ظـــروف التجارة بسبب التضخم ونقل الموارد غير الكافي وغير السليم . ونتيجة لذلك ، فان الدول الناميـــة مضطرة الى اتخاذ اجراءات تعديلية تضر بتقدمها الاقتصادى والاجتماعي . وفي الواقع ، فبالنسـبة للدول التي تأثرت أكثر من غيرها ، يبدو أن النمو السلبي هو الظاهرة الواضحة . ان الاستراتيجية الدولية للتنمية في العقد الأخير لم تسمح بتقييم الوضع كما نتوقع .

ولكن مما يشجعنا ، هو ذلك التعاون الذى بدأ يأخذ مجراه في هذه المجالات . ان الدورة الخاصة السادسة قد أكدت على التكافل الاقتصادى على الصعيد الدولي ، كما وضعت أسس النظـام

الاقتصادى الدولي الجديد . ان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى أقرته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، يمكن أن يعتبر نقطة تحول على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعي الذى تسير فيه منظمتنا . وعلى خلاف الدورة الخاصة السادسة ، فان الدورة الخاصة السابعة جرت في جو من التفاهم والتفاوض ، سمح لنا باتخاذ قرارات بالاجماع . وبما اننا قد وضعنا حجر الزاوية ، فيجب أن نحقق التنمية في اطار اوسع للتعاون الاقتصادى الدولي .

ان بوتان دولة زراعية ، وعلينا أن نستورد المواد الأساسية التي نحتاج اليها ، في اطار اقتصادياتنا . لدينا امكانيات لزيادة الانتاج من أجل التصدير . ان معادننا ، وانتاج غاباتنا ، وامكانياتنا الهيدرولوجية لم تستخدم بالكامل للوفاء باحتياجاتنا ، وهي عصب الحياة لاقتصادنا . وبما أننا دولة غير ساحلية ، فان ارتفاع تكلفة الشحن والنقل تزيد من مشكلتنا .

وقد أكد وزير خارجية بلادى ، في الدورة السابعة الخاصة ، على المشاكل الخاصة التي تواجهها الدول غير الساحلية ، والأقل نموا من بين الدول النامية . ان مشكلة الدول غير الساحلية ، قد ركز عليها تقرير السكرتير العام ، مشيرا الى الاجراءات الخاصة التي يجب اتخاذها للوفاء باحتياجات الدول غير الساحلية بناء على ما جاء بالوثيقة (A/10203) . ونأمل أن تحظى مشاكل هذه الدول النامية بالاهتمام ، وأن يتم الأخذ بالتوصيات المقدمة من الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

ان بوتان تحت قيادة صاحب الجلالة الملك جيغم سينغي وانغشوك ، قد أتاحت لشعب بوتان الفرصة لحياة أفضل . ان الدولة المجاورة لنا ، الهند ، التي نقيم معها علاقات صداقة ، قد ساعدتنا الى حد كبير بالرغم من التزاماتها الملحة . ان هدفنا هو توفير الاكتفاء الذاتي ، واستغلال مواردنا الطبيعية بفضل التكنولوجيا الحديثة ، لايجاد الظروف المواتية لخلق مجتمع يعيش في سعادة .

ان وفد بلادى يأمل أن يتم وضع قانون للبحار خلال المؤتمر المقبل الذى سيعقد هنا في نيويورك ، واننا نقدر ان موضوعا معقدا مثل هذا قد يجعل من الصعب التنسيق بين وجهات النظر في فترة وجيزة ، وعلى أية حال ، فان من دواعي سرورنا انه قد تم وضع نص موحد ، وان لم يتفق عليه حتى الآن بالكامل . ان الظروف الجغرافية والتاريخية حرمت الدول غير الساحلية من مزايا كثيرة ، تستفيد منها الدول التي تطل على بحار ، ولكننا نطمع في الاعتراف بحقوق ومصالح كافة الدول الساحلية ، وغير الساحلية حتى تستطيع جميع دول العالم الافادة من ثروات البحار . اننا نؤمن بقيام نظام لاستغلال قاع البحار ، واذ نأخذ هذه الاعتبارات في البال ، فان وفد بلادى على استعداد للمشاركة في وضع قانون للبحار يكون مقبولا من الجميع ، ويمكن كافة الدول من استغلال الموارد الكبيرة التي تتيحها وتوفرها البحار والمحيطات .

ان وفد بلادى ، أيد انشاء فريق عمل خاص لاعادة النظر في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وان مجرد اعادة النظر في الميثاق ، لا تعني تعديله بالكامل ، ولا نعتقد أن هناك حاجة لذلك . وفي الذكرى الثلاثين لهيئة الأمم المتحدة فاننا نعتقد بأن الوقت قد حان لكي ننظر في بعض أحكام الميثاق ، وفي ضوء الاحتياجات الحقيقية والأمر الواقع .

ان وفد بلادى يعتقد جازما ، أنه باتخاذ كافة الدول ، الكبيرة والصغيرة ، الفقيرة والغنية ، مواقف بناءة ، فان هيئة الأمم المتحدة ستستطيع الابقاء على نفسها لمساعدة الانسان في سعيه الى اقامة السلام ، والقضاء على الفقر والمرض وحل المشاكل الأخرى . يجب أن نتخذ مواقف أكثر مرونة ، حتى نحقق الأهداف النبيلة لهيئة الأمم المتحدة ، وكلما أسرعنا في ايجاد حلول لهذه المشاكل ، كلما أمكننا أن نواجه التحديات وأن نفي بآمال وتطلعات البشرية جمعاء .

السيد الزواوى (عمان) : انه لمن دواعي غبطتي أن أعرب للسيد الرئيس باسم وفد بلادى عن تهانينا القلبية لانتخابه رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانني لعلى ثقة من أنه بما عرف عنه من حنكة وسداد سيقود جلسات دورتنا هذه الى طريق النجاح ، وسيقوم دون أدنى ريب بالمهمة الصعبة التي أنيطت به خير قيام .

كما وانني أود بكل سرور اغتنام هذه الفرصة لأعبر عن تقدير وفد بلادى لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، سعادة عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، فلجدارته يعود الفضل في كل ما أتخذ من قرارات وتوصيات هامة وتاريخية ابان الدورة السابقة ، والدورة السابعة الخاصة .

كما يسرني أن أنوه بالجهود الكبيرة التي يبذلها الدكتور كورت فالدهايم في القيام بمسؤولياته كسكرتير عام للأمم المتحدة في تحقيق أهدافها لصيانة الامن والسلام العالمي .

باسم وفد بلادى أتوجه بالتهنئة لكل من موزامبيق ، وجزر الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، للنصر الذى استطاعت انتزاعه ، وللاستقلال الذى تمكنت بفضل جهادها من تحقيقه ، واني لأشعر بالغبطة العميقة اذ أرى وفود هذه الدول وقد أخذت أماكنها هنا بيننا في هذه القاعة . ان سلطنة عمان ، تشارك المجتمع الدولي في تطلعه بأن يشهد العالم وفي أقرب وقت ممكن انحسارا شاملا لكافة النظم الاستعمارية والعنصرية .

لقد تم في هذا العام تحقيق خطوات ايجابية مشجعة على طريق دعم السلام والأمن الدوليين ، وتوطيد دعائم الوفاق بين الدول ، الا أنه لا زال هناك الكثير والعديد من المشاكل الدولية الملحة ذات العلاقة الكبيرة بالسلام والوئام العالميين تحتاج الى تبصر وعناية واهتمام .

ان الوضع القاسي الذى فرض على الشعب الفلسطيني ، وأجبر على العيش فيه ، يقتضي من هذه المنظمة اتخاذ اجراءات حازمة وأكثر فعالية لوضع حد لمعاناة هذا الشعب الذى تعرضت حقوقه الأساسية للانكار والسلب ، وتعرضت خيراته وممتلكاته للنهب والاغتصاب ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه الى تشريده من وطنه ، والتشكيك في وجوده كشعب بل وانكار البعض لهذا الوجود .

سيدى الرئيس ، ان السلام في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم الا بانسحاب اسرائيـــل الكلي من جميع الاراضي المحتلة ، واعترافها الكامل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية التي تمّت بالنسبة لسيناء هي خطوة هامة نحو السلام وهي برهان اكيد من جانب العرب على تفضيلهم للحل السلمي ، ولكن يجب علينا ان نذكر بأن هذه الخطوة ليست هي السلام نفسه ، بل يجب على الدول المحبة للسلام وعلى الامم المتحدة كمنظمة ذات فعّالية ان تعمل ما في وسعها للتوصل الى خطوات عملية لتطبيق قرارى مجلس الامـن ٢٤٢ و ٣٣٨ واللذان ينصان على انسحاب اسرائيل الكلّي من جميع الاراضي العربية المحتلـــة والعودة الى حدود ما قبل ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والتسليم الكامل بحقوق الشعب الفلسطـيني . وبهذا وحده يمكن اقامة سلام دائم وعادل في المنطقة .

ان تعنت الحكم العنصرى في اسرائيل ، واستخفافه بكل القيم والمواثيق الدولية ، واستهتاره بالقرارات الصادرة عن هذه الجمعية ، وعدم استجابته لنداءات الرأى العام العالمي المطالبة بوقف ممارسات اسرائيل اللاشرعية في فلسطين المحتلة ، ووضع حد لاعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان وانسحابها من اراضي ثلاث دول عربية اعضاء في منظمتنا هذه تمكنت من احتلالها عن طريق القـوة والعدوان المسلح ، وايقاف عمليات التهويد وتغيير معالم الاماكن المقدسة في القدس والخليـــل ، هذه الممارسات الاسرائيلية يا سيادة الرئيس تشكل عائقا امام اية جهود تبذل من اجل اقرار واقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة من العالم ؛ وان وفد بلادى ليضم صوته الى الاصوات المنادية بتوقيع اقصى العقوبات على اسرائيل ، ويعتبر ذلك انتصارا لمبادىء هذه الهيئة ، وتطبيقا عمليـــا للميثاق ، وترجمة دقيقة للآمال التي تعلقها شعوب العالم على هذه المنظمة .

سيادة الرئيس ، ان مأساة الحرم الابراهيمي الشريف تستحق منا كل اهتمام وعناية واننـــا نرى ان على هذه المنظمة وضع حد للانتهاكات الصارخة التي تمارسها السلطات الصهيونية ضـــد الاماكن المقدسة الاسلامية وغير الاسلامية في الوطن الفلسطيني ، فالحرم الابراهيمي هو مســـجد اسلامي بكل ما في الكلمة من معنى شرعي له قدسيته وحرمته ، وان كل اعتداء على اية بقعة منـــه يعتبر انتهاكا للمقدسات الاسلامية .

سيادة الرئيس ، ان حرص حكومتي على استتباب السلام والامن الدوليين يجعلها تؤيد كل التأييد الجهود الرامية الى اعلان مناطق سلام ، خالية من الاسلحة النووية في كل من الشرق الاوسط والمحيط الهندى ، وجنوب آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، توطئة لجعل العالم بأسره يعيش في مأمن من هذا السلاح الفتاك ، كما أن حكومتي تناصر الخطوات الرامية الى وضع حد للتجارب النووية ، وفي هذا الصدد فهي لا تقر أى عمل من شأنه التأثير في البيئة والمناخ ويعرض بالتالي صحة الانسان ورفاهيته للخطر كما يعكر صفو الامن الدولي .

سيادة الرئيس ، ان اعلان المحيط الهندى منطقة سلام دائم يجب ان يستند على المبادىء الاساسية التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة الا وهي التخلي عن استخدام القوة والتهديد في العلاقات بين الدول واحترام سيادتها وحرمة اراضيها وعدم التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لكل الدول وتنمية التعاون في مختلف المجالات على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

وبهذه المناسبة فانه يؤسفني يا سيادة الرئيس ان يعلن وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية تأييد بلاده لحفنة من المخربين في الجزء الجنوبي من بلادى ، وهذا يعتبر تدخلا في شؤوننا الداخلية لا نقبله على الاطلاق ، ويتنافى مع مبادىء القانون الدولي العام وميثاق الامم المتحدة ، وانني اطالب جمهورية اليمن الديمقراطية ، وهي جارة لنا ولا نود أن يكون بين بلدينا الا كل تفاهم وتعاون ، ان تكف عن هذا التدخل لمصلحة الشعب في كل من البلدين .

سيادة الرئيس ، وفي المجال الاقتصادى فانه ليسعدنا ان نلاحظ ان مفهوم التكامل الاقتصادى بين الدول ذات السيادة اصبح حقيقة ملموسة في ايامنا هذه . وفي هذا دلالة واضحة على حدوث تغير ايجابي في الجو السياسي ، ونتيجة لذلك فاننا نشهد ارادة سياسية جديدة تنظر بجدية وفاعلية للمشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تعترض التطور الاقتصادى والاجتماعي للدول النامية .

وفي هذا المجال فان اعادة صياغة معادلات العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة اخرى ، من أجل وضع نمط جديد لهذه العلاقات اساسه

العدالة والمصلحة المشتركة لجميع الدول بات امرا على درجة كبيرة من الضرورة والالحاح وفقا لقرارات الدورة الخاصة السابعة للامناء والتعاون الاقتصادى الدولي .

سيادة الرئيس ، وانا اتحدث عن مواقف بلادى ازاء القضايا الهامة والتي تطرح نفسهـــا علينا بشكل ملح ،فانني اشعر لزاما على ان اتطرق الى مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحـار الذى انعقد في الفترة من السابع عشر من اذار / مارس وحتى العاشر من أيار/ مايو من العالم الدالي والذى كان من المؤمل ان ينتهي بعقد اتفاقية خاصة تنظم جميع موضوعات قانون البحار ، الا انه اتم اعماله دون احراز اى تقدم يذكر في مجال تقريب وجهات النظر للدول الاعضاء الامر الذى خلـــق ظروفا اصعب للوصول الى اتفاقية شاملة لقانون البحار .

لقد التزمت بلادى في التشريعات التي اصدرتها بهذا الخصوص بمفهوم المرور البرىء عبر المياه الاقليمية بما فيها المضائق ، مستلهمة في سنّها لهذا التشريع مبادىء القانون الدولـي وميثاق الامم المتحدة .

ان التشريعات الخاصة بالمرور البرىء في المياه الاقليمية والتي تلتزم بها بلادى تأخـــذ في اعتباراتها الاولية مصلحة الملاحة الدولية ، وتأمين سير وانتظام هذه الملاحة من جهة ،وحماية امنها وسيادتها على اراضيها من جهة اخرى . وانني اود أن اؤكد بأن هذه التشريعات تخدم اولا واخيرا الملاحة الدولية ذاتها .

وختاما سيدى الرئيس ، اسمحوا لي بان أقول بأن أنظار العالم متجهة اليوم للامم المتحدة كملاذ اخير ، لقد تحدثنا عن التحول الايجابي في المناخ السياسي ، وعن ميلاد عزم سياسي جديد ، تنعقد هذه الدورة في ظلّه ، وغني عن القول ان من اولى مهام هذا المحفل الجليل ، هو توجيه هذا العزم الجديد وترجمته الى سبل ووسائل كفيلة بايجاد حلول عادلة ، ومنطقية للصعاب التي تعترض سبيل كل الدول سواء كانت غنية او فقيرة ، متقدمة او نامية .

سيدى الرئيس ، ان سجل بلادى ، وتاريخه ليشهد له بانه كان على مرّ العصور ساعي محبة ، والفة بين الامم ، ورسول مودة بين الشعوب ، وداعية تفاهم ووئام بين الدول ، لذلك تتفاعل بلادى بقوة وايجابية مع مبادئ هذه المنظمة ، وتؤمن بدورها ومسئولياتها كل الايمان .

السيد جالفيز (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : ونحن نبدأ الدورة الثلاثين العادية للجمعية العامة ، اسمحوا لي ان اقدم ، للسيد الرئيس ، أصدق تهاني وفد بلادى لانتخابه رئيسا لهذه الدورة ، وهذا أمر يستحقه تماما ، كما انني اتقدم له بأطيب التمنيات بان يوفق في مهمته . انني اعتقد انه من الاهمية بمكان ان يكون رئيس هذه الدورة الثلاثين ، ممثلا لبلد صغير ، من الناحية الجغرافية ، بلد ليست له امكانيات اقتصادية وعسكرية كبيرة ، بيد ان هذا البلد هو خير مثل للتقاليد القانونية السليمة ، وهذا يدعو الى ثقتنا في هذه المنظمة ويجعلنا ننظر بتفاؤل الى مستقبل الامم المتحدة ، الا وهو مستقبل الانسانية ذاتها .

كما انني اريد ان ابدى هنا ، امتنان وفدى وشعب بلادى وحكومتها ، لسعادة كورت فالدهايم للعمل العظيم الذى يقوم به ، بوصفه امينا عاما لمنظمة الامم المتحدة ، هذا العمل الذى يمكننا من ان نقدر كل ابعاده ، ولاسيما في التقرير الذى قدم لهذه الجمعية العامة .

منذ عام ، وعندما كنا في بداية المداولات الخاصة بالدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة فان رئيس وفد بلادى ، تكلم من فوق هذه المنصة وأوضح الوضع الاليم والدمار والموت الذى خلفه في هندوراس الأعصار المدارى " فيفي " الذى مرّ ببلادنا ، ولم يتوجه بطلب ولكن بنداء الى منظمتنا والبلاد الاخرى الممثلة في هذه الجمعية ، لتقديم المعونة لبلادنا . وان هذا النداء الناجم عن الالم ، لم يضع هباء بل استجاب له الكثيرون ، وقدموا الكثير من الموارد المادية والانسانية مساعدة لبلادنا .

لقد كرست منظمتنا امكانياتها المادية والانسانية من اجل بلادى ، وانه لمن واجبي هنا أن أشيد بالعمل الممتاز الذى قام به مكتب الامم المتحدة للاغاثة من الكوارث ، وكذا ما قام به الصندوق الخاص للسكرتارية العامة لعمليات الطوارئ ، وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

وقد قام بمثل هذا العمل العالم اجمع . لقد اتت المعونة لبلادنا من كل مكان في العالم بصرف النظر عن المسافات والفوارق الايدولوجية ، ومن هنا فقد حصلت بلادنا على كل المعونات التي كانت في حاجة اليها للبقاء ولاعادة البناء . ومرة أخرى ،لقد كان في هذا مايؤكد ان الالم يوحد بين البشر ، وبين الدول . ان هذا الامر انما يؤكد التضامن الفعلي . وانتم بصفتكم ممثلين لبلادكم ، لشعوبها ، ولحكوماتها ، فاننا نرجوكم ان تنقلوا الى بلادكم امتنان شعب وحكومة هندوراس لموقفها منّا . ان التضامن والتفاهم بين الكبار وبين الصغار ، وبين الاثرياء وبين الفقراء ، وبين المتقدمين وبين المتخلفين ، يجب أن يبقى دائما أبدا . ولتكن هناك اطر جديدة للتبادل التجارى ، ومن ثم ليستعمل انتاج العالم بطريقة أكثر عدلا ، من أجل تحقيق الرفاهية للانسانية جمعاء .

وانه لمن دواعي السرور بالنسبة لوفد بلادى ، أن نرحب هنا ، في هذه المنظمة ، بممثلي الرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب . ان هندوراس تقف دائما أبدا مع المكافحين ضد الاستعمار . ولهذا السبب فاننا نرحب من قلبنا بالخطوة الجديدة نحو الكرامة الانسانية . واننا متأثرون غاية التأثر بالارادة والتفهم اللذان أبداهما النظام الجديد في البرتغال لتصحيح الأخطاء الماضية .

وبالنسبة لموزامبيق بالذات ، حيث كانت هندوراس عضوا في لجنة تقصي الحقائق بالنسبة لأعمال القتل هناك ، فقد تمكنا من أن نلاحظ بطريقة مباشرة الكفاح البطولي لهذا الشعب . ومن هنا كان اعجابنا بالوطنيين الذين ضحوا بأنفسهم . ومن هنا أيضا كان سرورنا الخاص ، بأن نرى ممثلي هذا الشعب بيننا الآن ، في مكانهم في هذه المنظمة ، التي تمثل الشعوب الحرة .

ان وفد بلادى أبدى اهتماما بالغا بتوقيع الاتفاق الأخير بين ممثلي مصر واسرائيل . ونرى في هذا الأمر مبادرة جديدة لها أهمية قصوى ، من أجل عودة السلام الى الشرق الأوسط . وفي هذا التطور الجديد فان الأمم المتحدة لعبت دورا أساسيا . وأقول مرة أخرى أنه عندما تتوفر الارادة السياسية بين الأطراف المعنية ، فانه أيا كانت النزاعات والتعقيدات فيها ، يمكن أن تحل بطريقة تتمشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

بيد أنه مما يثير الاهتمام الكبير ، أن نرى النزاعات الموجودة اليوم في دول أمريكا اللاتينية والتي تعتبر تهديدا مستمرا للسلام ، فقد تأخر ايجاد حل لمشكلة بنما ، التي تريد أن تستعيد السيادة الكاملة على منطقة قناة بنما . ان قضية بنما ، قضية عادلة وهي قضيتنا أيضا ، وتأمل هندوراس أن تسود الحكمة والرغبة في التصالح ، وأن يتحقق عما قريب الوصول الى اتفاق عادل يحافظ على تضامن القارة .

ان وفد بلادى يود من جهة أخرى ، أن يسجل أن هندوراس يتضامن مع جمهورية غواتيمالا في جهودها للحل السلمي للخلاف بينها وبين المملكة المتحدة ، وذلك فيما يختص بأراضي بيليز ، التي هي تاريخيا وقانونا جزء من أراضي أمريكا الوسطى .

ان حكومة بلادى كانت دائما ومازالت على استعداد كامل للبحث عن حل شامل ونهائي للمشاكل المختلفة التي تفرق بين هندوراس والسلفادور . ان تلك المشاكل لا تهم فقط البلاد

المعنية ، بل لها أثر سلبي على الانماء الشامل لمنطقة أمريكا الوسطى . وبحثا عن هذا الحل ، فان بلادى أيد دائما أبدا ، ومازال يؤيد ، المبدأ القائل بأن أى نزاع بين بلاد ما يمكن أن يحل عن طريق تطبيق معايير القانون الدولي المعترف بها .

وبما يتصل بهذا الموضوع الهام ، فانه من دواعي السرور أن أطن في هذه الجمعية العامة ، أنه بفضل الروح السلمية التي تسير على نهجها السياسة الخارجية لهندوراس ، فقد حضرت بالأمس الاجتماع الثالث عشر للجنة الاستشارية لوزراء خارجية أمريكا اللاتينية ، ولقد قدمت مشروع معاهدة عامة ، وطلبت أن يرسل الى حكومة السلفادور . ان هذا المشروع يمكن أن يعتبر وثيقة أساسية لاتفاق يؤدى الى العودة الى الحالة الطبيعية في أمريكا الوسطى ، اذا أظهر الطرف الآخر الارادة السياسية في هذا الصدد .

ان عام ١٩٧٥ له أهمية تاريخية خاصة ، فقد حدثت أمور غير عادية في هذا العام . فهو العام الدولي للمرأة ، وقد شهدنا في هذا العام ، المؤتمر الثالث لقانون البحار . وفي هذا العام أيضا فاننا نحتفل بالذكرى الثلاثين لانشاء الأمم المتحدة .

وكان على منظمتنا حقا أن تعترف بدور المرأة ، وما قامت به دائما من دورهام في تسيير أمور الانسانية . وانه لمن دواعي الفخر أن نؤكد أن المرأة تتمتع بكامل حقوقها المدنية في هندوراس منذ القرن الماضي . ومنذ عشرين عاما أعترف لها بحقوقها السياسية .

ان التشريع في بلادنا قد أنهى كل أشكال التمييز على أساس اختلاف الجنس ، ونحن نحاول أن ننهي تماما أى تفرقة من هذا النوع ، سواء أكان ذلك في القطاع العام أو في القطاع الخاص ، وذلك من أجل تنمية بلادنا .

ان هندوراس له سواحل على محيطين وتوجد به موارد طبيعية هامة ، ويمكن لهذه الموارد أن تستجيب للمتطلبات الغذائية لشعب بلادنا . ولهذا السبب ، فان من الأمور ذات الأهمية القصوى ، المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن استخدام وتطوير موارد البحار ، والتي تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة طبقا للقرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر اننا اشتركنا أيضا في دراسة معظم المسائل الخاصة بقانون البحار . ان عقيدتنا الثابتة هي أن الاتفاق الوحيد الذى يمكن أن ننتهي اليه ، يجب أن يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة لمختلف أعضاء المجتمع الدولي ، دون النظر الى درجة التطور ، والموقع الجغرافي ، آخذين في الاعتبار مصالح جميع الدول .

وعند انعقاد المؤتمر الثالث لقانون البحار ، ذلك المؤتمر الذى عقد في جنيف من آذار/ مارس حتى شهر آيار/ مايو من العام الحالي ، تمت دراسة الوثائق الخاصة بدورة كاراكاس التي كانت تتضمن الاقتراحات الخاصة باستغلال قاع البحار استغلالا آمنا تحت السيادة القومية للدول الساحلية . وعندما نحلل تلك الوثائق ، وندرس المسائل التي لم تدرس قبل ذلك ، فان المؤتمر ، واللجان المنبثقة عنه ، قد طلبت اعداد " نص رسمي موحد للمفاوضات المقبلة " يغطي كل الاقتراحات التي ناقشتها تلك اللجان .

اننا نعلم كم هو صعب ، الوصول الى اتفاق حول الحقوق والمطالب ، التي هى موضع خلاف بين الدول النامية ، وغالبية الدول البحرية . ونعتقد أنه من الممكن احراز تقدم أكبر ، اذا اهتممنا بأمر انشاء منظمة تختص بحل كل النزاعات سلميا ، منظمة تضم اخصائيين فيما يتعلق بقانون البحار ، وسيادة الدول على مواردها الطبيعية .

اننا مقتنعون أيضا بأنه يجب أن يكون هناك نظام دولي يحكم المحيطات ، ويعترف بالمساواة القانونية بين الدول ، والقائمة على اساس التعاون المتبادل بينها ، ويؤكد أن القوة لا يمكن أن تسود ، وكذلك السيطرة الاقتصادية ، وهما الأمران اللذان يجعلان الكثير من الدول تعاني من الوضع الحالي ، ولا تسيطر على موارد البحار التابعة لها .

وفي الذكرى الثلاثين لمنظمة الأمم المتحدة ، فان هندوراس يود أن يؤكد علنا ايمانه بالمنظمة . وان بلدى على يقين من أن التعايش السلمي بين الدول ، لن يكون الا اذا كان هناك احترام دائم ، وتطبيق دائم للقانون الدولي .

كثيرا ماقيل ان هذه المنظمة ، قانونية سياسية ، ويمكن أن نقول أيضا أنها سياسية أكثر منها قانونية . وبفضل هذين الطابعين ، تمكنت من البقاء لمدة ثلاثين عاما . بيد أننا نعتقد انه يجب أن ندرك أن زيادة أهمية العامل السياسى في الوقت الحالي ، لا يجب أن تدعونا الى قبول حلول غير قانونية . انه عندما يسود مبدأ ، ان القوة تصنع الحق ، حتى ولو كان ذلك بالنسبة لقرارات منظمات دولية ، فان ذلك يعتبر انكارا لمبادىء القانون .

وحتى ندعم المنظمة ، وحتى نجعل كل يوم يمر أكثر فعالية فيما يختص بتطبيق القانون الدولي ، فان وفد بلادى قد انضم للذين قدموا مشروعات قرارات تدعو الى اعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ، وتطوير هذا الميثاق .

وليس هناك من شك في أن العالم قد تقدم كثيرا على الصعيد العالمي والتكنولوجي في الثلاثين عاما الأخيرة . وقد انتهت تماما المسافات الجغرافية ، وتلاشت بفضل وسائل الاتصال الحديثة . اننا نكتشف من العلاج الطبي ما يشبه المعجزات ، وقد وصلنا الى بعض الاكتشافات التي لم نكن نحلم بها في الماضي ، ومنها الحاسبات الألكترونية ، التي تتمكن من القيام بحسابات قد تستدعي عدة سنوات ، لولا اختراع هذه الحاسبات . وقد وصلنا الى الفضاء بعد اكتشاف أسرار الذرة .

ولكن هذا التقدم لا يكفي حتى يعيش العالم في سلام . انه لم يقض على التهديد النووى المستمر الذى قد يدمر العالم في لحظات . ولم ننجح أبدا في منع الارهاب الدولي والذى يعرض الأبرياء للخطر . وسواء كان الأمر باختيارنا أو مفروضا علينا ، فاننا لم نهتم بالأمور التي تحقق الخير للبشرية ، لاننا فشلنا في أن نفهم أنه من أجل الانسان كان التقدم العلمي والتكنولوجي ، ولأننا اخفقنا في تقدير أن هناك مجموعات قومية ومجتمعات انسانية ، بل وشعوبا يمكن أن تستمر ضحايا للظلم وأن تنتهك كرامتها .

ان الفقر والجهل والظلم ، كل هذه أمور كانت ، وسوف تبقى مصدرا للعنف ، ومن ثم لا يكفي أن ندين بشدة كل اشكال العنف ، ولا يكفي أن تقوم هذه المنظمة بدراسات ، بواسطة وكالاتها المتخصصة ، تعتبر احصائيات جامدة للظروف التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم. يجب ألا نكتفي بأن نكون متفرجين ، بل يجب أن نستهدف ايجاد حلول دائمة للمشاكل التي تجابهها الانسانية .

لا أعتقد أنه يوجد أحد يعارض مبدأ سيادة العدالة في العلاقات الدولية أيا كانت تلك العلاقات . وانني اعتقد أن الفوارق التي توجد بين البلاد الصناعية والبلاد النامية ، تعود الى امور منهجية أكثر مما تعود الى المضمون . فان الدول العظمى فرضت سياستها بواسطة الضغوط الاقتصادية ، واللجوء الى القوة اذا مالزم الأمر . ومن جهة أخرى رأينا نشأة العالم الثالث الفجائية ، هذا العالم الذى يطلب المزيد من العدالة ، وله وسائله التي يعلن بها رأيه . وقد وصلنا الى مرحلة المجابهة ، مما يؤكد أن الدرب الذى نسير عليه، لا يؤدى الى الهدف ، ولابد من حوار بناء يوضح ماهى مجالات الاتفاق ، ويحسم القضايا محل الخلاف بالحكمة وحسن النية . ان التشدد ، أيا كان مصدره ، لن يساعدنا على ايجاد الحلول العادلة التي نسعى اليها .

ان هذا العمل المطلوب هو عمل كبير ، يتطلب تضافر جهود الجميع كبارا وصغارا ، أثرياء وفقراء على حد سواء. ان هذا الزمن يتطلب ذلك ، وكذا بقاء الانسانية .

ان القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة في الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، جعلتنا نعتقد بتفاؤل في اننا في بداية عصر جديد للتعايش السلمي الدولي ، وان هناك مولدا للتعاون بين دول العالم ، حتى نصل الى توزيع افضل للموارد والثروات مما سيشكل السمة الأساسية للربع الأخير من القرن العشرين .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الآن لآخر متحدث مدرج في قائمة بعد ظهر اليوم ، ومع ذلك فقد طلب السيد ممثل السلفادور ، أن يمارس حقه في الرد ، ويذكر السادة أعضاء الجمعية العامة أنه قد تقرر في الجلسة ٢٣٥٣ ، الا تزيد مدة الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد على عشرة دقائق .

السيد رزالس (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : بالنسبة لما قاله السيد وزير خارجية هندوراس ، فيما يتعلق بالخلافات القائمة بين السلفادور وهندوراس ، فانني اود ان اقول هنا بوضوح امام هذه الجمعية ، انه طالما ود السلفادور صادقا أن يسوى هذه المشكلة القائمة حتى الآن بين بلدين متجاورين وشقيقين .

ويدل على ذلك سلسلة المباحثات الودية التي جرت في المكسيك بهذا الصدد ، حيث كان المكسيك وسيطا في هذا الموضوع ، وكذلك المباحثات التي جرت في دول أخرى ، منها الولايات المتحدة ، وبالاضافة الى ذلك ، المباحثات التي عقدت في مانجوا ، وفي سان جوزيه في جواتيمالا . ولهذا السبب كنا أول من أعرب عن الأمل في أن يكون المشروع الذى قدمه السيد وزير خارجية الهندوراس ، والذى لم يحط به بعد وفد بلادى ، ولا حكومتي ، منطويا على الأسس الضرورية لتسوية المشكلة على أكمل وجه .

ان هذه المشكلة لا تؤثر فحسب على بلدين متجاورين ، بل أنها تؤثر على جميع بلاد وسط أمريكا ، وبالتالي ، فان حكومة السلفادور انما تنتهج سياسة ثابتة ، تسعى الى البحث عن الحلول السليمة لمثل هذا النوع من النزاع.

رفعت الجلسة عند الساعة ١٨/١٥